الأمم المتحدة
S/2019/255
مجلس الأمن
Distr.: General
28 March 2019
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٣١ (٢٠١٨)، الذي طلب فيه المجلس إلى الاتحاد الأفريقي أن يطلعه بانتظام على الأنشطة المتعلقة بتنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يشرفني أن أحيل إليكم رسالة من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر المرفق) وكذلك تقريره عن الصومال (انظر الضميمة ٢).

وأرفق طياً أيضاً لعلمكم المفهوم الاستراتيجي لعمليات البعثة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (انظر الضميمة ١) فضلاً عن البيانات ذات الصلة الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلستيه ٨٠٦ و ٨٢٧ (انظر الضميمتين ٣ و ٤).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الوثائق.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

020519 300419 19-04814 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

[الأصل: بالإنكليزية]

أود أن أحيطكم علما أن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي نظر في جلسته ٨٢٧ المعقودة في أديس أبابا بإثيوبيا في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩ في المفهوم الاستراتيجي لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ واعتمده (انظر الضميمة ١). وجرى وضع المفهوم الاستراتيجي للعمليات عملاً بالبيان الذي اعتمده مجلس السلام والأمن في جلسته ٧٨٢ المعقودة في نواكشوط في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (S/2018/725، المرفق)، والذي دعا فيه مجلس السلام والأمن إلى وضع مفهوم عمليات جديد لبعثة الاتحاد الأفريقي ملائم لدعم تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال وما يصاحبها من أنشطة وقرار مجلس الأمن ٢٤٣١ (٢٠١٨) بشأن الخفض التدريجي لقوات البعثة.

وأود أيضاً أن أذكّر بأن مجلس السلام والأمن أحاط علما، في جلسته ٨٠٦ المعقودة في أديس أبابا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بتقريري عن الحالة في الصومال للفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (انظر الضميمة ٢) وبالتقرير المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن تقييم الجاهزية العملياتية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال*.

وفي هذا الصدد، أرفق طيه البيانين المعتمدين في الجلستين ٨٠٦ و ٨٢٧ لمجلس الأمن والسلام (انظر الضميمتين ٣ و ٤).

وتقدم الوثائق المذكورة أعلاه معلومات أساسية مفيدة جدا للاستعراض المشترك الخامس بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المقرر إجراؤه في آذار/مارس ٢٠١٩. وإنني أتطلع إلى استمرار تعزيز الاتساق والتقارب بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لكفالة اتخاذ مجلس السلام والأمن ومجلس الأمن اتجاها موحدا إزاء تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وسلطتها بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٩.

وأرجو ممتنا إحالة هذه الرسالة وضمائمها إلى أعضاء مجلس الأمن.

(*توقيع*) موسى **فقي محمد**

* محفوظ لدى الأمانة العامة ومتاح لمن يريد الاطلاع عليه.

الضميمة ١

المفهوم الاستراتيجي لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ٢٠١٨-٢٠٢١

]

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

الديباجة

١ - تبلور مفهوم العمليات هذا عملا بالبيان رقم ٧٨٢ الصادر عن اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي عقد في نواكشوط، موريتانيا، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، والذي جدد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩. وأوعز البيان إلى بعثة الاتحاد الأفريقي باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز فعاليتها العملياتية ولتحسين مواءمة عملياتها مع المستجدات السياسية والبيئة الأمنية عن طريق بلورة مفهوم عمليات البعثة. وباستخدام تقييمات التأهب العملياتي لبعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية، والاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعام ٢٠١٨، وهيكل الأمن الوطني، وبخاصة الخطة الانتقالية في الصومال، يرمي هذا المفهوم بالتحديد إلى تمكين بعثة الاتحاد الأفريقي من أن تنفذ بفعالية ولايتها الموجهة إلى نقل المسؤوليات الأمنية وتسليمها إلى قوات الأمن الصومالية.

٢ - ويختلف مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٨ عن مفهوم العمليات السابق لأنه يرسم مسارا واضحا يقود إلى وضع نهائي يتمثل في نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى المؤسسات الأمنية الصومالية. ويسترشد هذا المفهوم الذي يغطي الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بتحليلات سياسية واقعية، وتحليلات واضحة للافتراضات والتهديدات الرئيسية، تتناول مواطن قوة حركة الشباب العسكرية واقتصادها السياسي. وقد اشتركت في بلورته حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء والأمم المتحدة وغيرها من الجهات الرئيسية الدولية صاحبة المصلحة، وبالتشاور الوثيق فيما بينها. وسوف يُستعرض المفهوم دوريا، باستخدام قياسات الرصد والتقييم، من أجل تقييم ما يحققه من نتائج مقابل تطورات الحالة السياسية والأمنية في الصومال. ومن جملة ما يقتضيه تنفيذ هذا المفهوم، توافر الموارد والدعم اللازمين، وإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي، وتكوين القوات الذي يعقبه تعزيز قدرات قوات الأمن الصومالية وإمكاناتها، والإرادة السياسية لجميع الجهات صاحبة المصلحة.

أولا - معلومات أساسية

٣ - في ضوء التحديات التي تواجهها بعثة الاتحاد الأفريقي لتنفيذ الأهداف المبينة في مفهوم عملياتها السابق، تقرر في اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠١٨ في نواكشوط، بلورة مفهوم جديد لبعثة الاتحاد الأفريقي على أساس جدول زمني موسع، يتماشى مع متطلبات دعم تنفيذ الخطة الانتقالية. وأُلقي مزيد من الضوء على ذلك في نتائج الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعام ٢٠١٨، حيث قُدِّر أن تنفيذ الخطة الانتقالية يتوقف على التصدي بشكل جماعي للتحديات المحددة في تقييمات التأهب العملياتي لقوات الأمن الصومالية، وتقديم الدعم اللوجستي لأداء المهام المتصلة بالعملية الانتقالية.

٤ - وأكد تقرير تقييمات التأهب العملياتي لبعثة الاتحاد الأفريقي الذي أجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أن دعم العملية الانتقالية يجب أن يشمل تمكين بعثة الاتحاد الأفريقي من إعادة تشكيل أفرادها النظاميين، ونشر عنصرها المدني وتوسيع نطاقه في المواقع الرئيسية من أجل تقديم دعم أفضل لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي العسكرية والشرطية. وقد جرى تأكيد ذلك في نتائج الاجتماع السادس والعشرين للجنة تنسيق العمليات العسكرية الذي شدد أيضًا على أهمية تعزيز قدرات قوات الأمن الصومالية وإمكاناتها من خلال التوجيه القتالي بقيادة بعثة الاتحاد الأفريقي لضمان القيام بعمليات مشتركة فعالة دعما للخطة الانتقالية.

٥ - وعملا بقرار مجلس الوزراء الصومالي في نيسان/أبريل وقرار مجلس الأمن الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٨ اللذين أقرا الخطة الانتقالية، تنص الخطة على أن تسلم بعثة الاتحاد الأفريقي المسؤولية عن الأمن إلى قوات الأمن الصومالية تدريجيا على أساس الأوضاع القائمة. وتنقسم الخطة الانتقالية التي تحدد الأولويات والمعالم والمؤشرات الرئيسية، إلى ثلاثة عناصر هي الأنشطة العملياتية وبناء القدرات المؤسسية وأنشطة الدعم.

ثانيا - الحالة السياسية الراهنة

٦ - أحرزت الصومال، بوجه عام، تقدما ملحوظا منذ انتخاب الرئيس محمد عبد الله ''فارماجو'' في شباط/فبراير ٢٠١٧. وفي هذا السياق، كان دور بعثة الاتحاد الأفريقي حيويا في دعم الأوضاع الميسرة لإجراء العمليات السياسية والحفاظ على تلك الأوضاع. وتحقيقا لهذه الغاية، جرى توطيد النظام الاتحادي وأُدخلت إصلاحات سياسية جوهرية. وتشمل هذه الإصلاحات الاتفاقات المتعلقة بخارطة الطريق السياسية لعام ٢٠٢٠، واعتماد الخطة الانتقالية، والاتفاق على نموذج انتخابي، واستيفاء معايير البرنامج الذي يتابعه صندوق النقد الدولي بنجاح، وهو مسار أساسي لتخفيف عبء الديون.

٧ - وفي الوقت الراهن، تقوم الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بإجراء عملية مراجعة للدستور. ومن المتوقع أن تحل العملية مشاكل الصومال المعلقة المتمثلة في ترتيبات تقاسم السلطة والإيرادات، والانتهاء من تأسيس الدولة. ويتمثل جزء أساسي من تحقيق هذه المهام البالغة الأهمية في إنشاء اللجنة التقنية المعنية بالتفاوض على إقامة النظام الاتحادي. وقد أنشأ مجلس الأمن الوطني هذه اللجنة التي كُلفت بمهمة دعم تنفيذ الركائز الأساسية لاستقرار الصومال على المدى الطويل. وتوفر هذه اللجنة منتدى أكثر شمولا للتنسيق والحوار بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، وبالتالي تهيئة أجواء بنّاءة أكثر.

٨ - ويتحرك الصومال تدريجيا نحو الانتعاش الاقتصادي. وتقع قدرة الحكومة الاتحادية على إرساء أطر السياسات والتدابير التيسيرية في صميم أولويات خطته الاقتصادية. وقد حسنت هذه الأطر والتدابير أداء القطاعين الاقتصادي والمالي في الصومال. وسجلت نتيجة هذه التدابير أيضا نجاحات اقتصادية مشجعة، وخاصة أداء الحكومة الاتحادية فيما يتصل بالبرنامج الذي يتابعه صندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح تعاون الصومال مع المؤسسات المالية الدولية، من قبيل البنك الدولي، إحراز تقدم في مكافحته للفساد وساعد على دفع مرتبات موظفيه المدنيين على نحو منتظم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، زاد الاتحاد الأوروبي من وتيرة دعمه المباشر للميزانية بدفع مبلغ ١٠٠ مليون يورو للصومال بينما قدم البنك الدولي منحًا بقيمة ٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعلى

الرغم من أن الصومال يسير في اتجاه تصاعدي، فإن التقدم لا يزال قابلاً للانتكاس بسبب الوضع الهش لمشهده السياسي بشكل عام.

ثالثا – تحليل التهديدات

٩ – لا تزال البيئة العملياتية العامة في الصومال صعبة ومحفوفة بالمخاطر بسبب الحالة الأمنية غير المستقرة، وذلك على الرغم من الانخفاض الطفيف في حوادث العنف ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني منذ عام ٢٠١٤. ومع ذلك، تواصل حركة الشباب إثبات قدرتها على الصمود بشن هجمات إرهابية متلاحقة وفتاكة ضد بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية والمدنيين.

١٠ – **السياق السياسي**: لا يزال الصومال من أكثر دول العالم تضررا من النزاعات، مما يشير إلى وجود العديد من الأخطار التي تهدد استقرار البلد. ومنذ ما يقرب من ثلاثة عقود من الفوضى والنزاعات، شكل عدم الاستقرار السياسي أحد أكبر التحديات والتهديدات التي واجهها الصومال والمحرك والحامي الرئيسيين للمصالح المعقدة للنخبة الصومالية. وفي الوقت الراهن، لا يزال النظام الاتحادي الناشئ ضعيفًا وعدم الاستقرار السياسي سائداً. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحكومة الاتحادية تواجه صعوبات بسبب قادة الولايات الاتحادية الأعضاء الذين يتكاتفون بشكل متزايد في معارضتهم لمقديشو بشأن عدد من القضايا، من بينها تقاسم الموارد والسياسة الخارجية، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بأزمة الخليج. وتتمثل ذروة الأثر الذي بلغته مؤخراً هذه المعارضة في القرار الذي اتخذه معظم قادة الولايات الاتحادية الأعضاء بوقف التعاون مع الحكومة الاتحادية رسميًا (بيان مجلس التعاون المشترك بين الولايات، غاروي، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨).

١١ – وعلى المستوى الاتحادي، غالباً ما يتم الإبقاء على التوتر السياسي من خلال الدفع الدائم من جانب بعض المعارضين/النواب إلى إعادة تشكيل الحكومة وإقالة رئيس الوزراء، مما يؤدي إلى التهديدات المتكررة باللجوء إلى اقتراح العزل أو حجب الثقة. وبالمثل، على صعيد الولايات الاتحادية الأعضاء، ولا سيما غالمودوغ وهيرشبيلي، أدى عدم الاستقرار السياسي إلى التهديد بالتصويت لصالح حجب الثقة أو العزل، وانتهى الأمر إلى الإطاحة ببعض القادة المنتخبين. وازداد هذا الأمر سوءا بسبب التأثير الكبير الذي تمارسه العشائر في الحياة السياسية في الصومال. وفي الواقع، تشكل الانقسامات العشائرية، إلى جانب انتشار الأسلحة في البلد وغياب سيادة القانون، عائقا مزمنا يعرقل الجهود الرامية إلى منع العنف والنزاعات المسلحة. ولا يُتوقع أن تتغير هذه الحالة بشكل كبير في الأجل القصير.

١٢ – وعلاوة على ذلك، يهدد التدخل الخارجي في شؤون الصومال الداخلية، ولا سيما من جانب أطراف غير أفريقية، بتقويض السلام وإفشال الجهود التي تبذل حاليا في الصومال لبناء الدولة. وأشعلت الأهمية الجغرافية الاستراتيجية للصومال فتيل التنافس، لا سيما بين بعض البلدان الغربية ودول الخليج.

ألف – التهديدات الأمنية: وجود الجماعات المعارضة المسلحة

حركة الشباب

١٣ – لا تزال حركة الشباب أكثر الجماعات المعارضة المسلحة نشاطا في الصومال، وهي تشكل أكبر تهديد لحكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي. وما فتئت الحركة توجه هجماتها ضد بعثة الاتحاد

الأفريقي في محاولة منها لإرغام البلدان المساهمة بقوات في البعثة على سحب قواتها من الصومال. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لحركة الشباب في الإطاحة بالحكومة الاتحادية وإقامة دولة إسلامية في الصومال تستند إلى أحكام الشريعة، وفي نشر هذه الإيديولوجية في جميع أنحاء شرق أفريقيا. وهي تسعى إلى تحقيق ذلك من خلال المشاركة في أعمال تقوض العملية الجارية الرامية إلى إنشاء حكومة تعمل بكامل طاقتها في جنوب وسط الصومال، لأنها تعتقد أن هذه الحكومة تهدد قواعد دعمها ومصادر تمويلها. ولذا من غير المفاجئ أن تسارع الحركة إلى استعادة السيطرة على الأراضي التي انتزعتها منها حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في السنوات الأخيرة، بغرض زيادة الإيرادات المتأتية من الموانئ البحرية والضرائب التي تجبيها أساسا من الأنشطة الزراعية. وعلاوة على ذلك، تفرض حركة الشباب أنظمة قانونية صارمة في المناطق الخاضعة لسيطرتها ونفوذها، بهدف غرس الخوف وانعدام الثقة في نفوس السكان المحليين، فضلاً عن توفير نظام آلية لتسوية المنازعات تفتقر إليه السلطات الاتحادية.

١٤ - وحركة الشباب التي تضم في صفوفها ما بين ٠٠٠ ٤ و ٠٠٠ ٧ مقاتل نشط، من بينهم مقاتلون أجانب، لا تزال تسيطر على حوالي خُمُس الصومال، ولا سيما في المناطق الريفية والمدن الصغيرة غير الخاضعة لسلطة الدولة في جنوب الصومال ووسطه، إلى جانب معاقلها في وادي جوبا وشبيلي السفلى وشبيلي الوسطى، وغيدو العليا. ولضمان التدفق المستمر للمقاتلين، قامت الحركة بحملة شرسة لتجنيد الأطفال واجتذبت كذلك مقاتلين أجانب، وبالتالي وفرت في الصومال ملاذاً آمناً محتملاً يتيح لعناصر تنظيم الدولة الإسلامية الذين يغادرون سورية والعراق إعادة تجميع صفوفهم وتوحيدها.

١٥ - وتتمثل إحدى نقاط القوة الرئيسية لحركة الشباب في قدرتها على أن توفر أسلوب حكم بديل في المناطق الخاضعة لسيطرتها يشمل القضاء وفق أحكام الشريعة، والخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم والإغاثة الغذائية. ومن خلال الحفاظ على إدارة متوازية تقريبًا مع حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، استحدثت الحركة آليات حكم قوية تقوض الجهود الرامية إلى بسط سلطة الدولة على المناطق المستردة حديثًا. ومن ثم، عندما تسترد بعثة الاتحاد الأفريقي/الجيش الوطني الصومالي مناطق، يتوقع السكان المحليون استمرار تقديم الخدمات إليهم، ولكن هذا لا يتحقق في كثير من الأحيان.

١٦ - ثم إن حصول الحركة على معدات صنع القنابل واكتسابها الخبرة التقنية في هذا المجال يجعلان منها منظمة شديدة الخطورة. وعلى مر السنين، تحولت حركة الشباب إلى حركة تمرد تمارس خليطا من الإرهاب والأساليب القتالية غير المتناظرة وغير التقليدية ضد بعثة الاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية والأهداف المدنية، وغالبًا ما تتسم بسرعة التحرك وتشن هجمات تقليدية تستهدف القواعد الأمامية للعمليات. ولأن عددا كبيرا من قوات الجماعة المقاتلة منتشر في جميع أنحاء المنطقة المسؤول عنها الاتحاد الأفريقي، ولأن طرق إمداد رئيسية لم تخضع بعدُ لسيطرة بعثة الاتحاد الأفريقي/قوات الأمن الصومالية، فإن الحركة تكون قادرة بالفعل على شن هجمات متواصلة باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي يتم التحكم فيها عن بُعد والصفائح المتفجرة بالضغط، إلى جانب أساليب أخرى تشمل الهجمات بالقنابل اليدوية/قذائف الهاون والتفجيرات الانتحارية والقدرات الهجومية لدى تنفيذ الهجمات والكمائن والاغتيالات محددة الأهداف الأشد تعقيدًا. وتعوق هذه الإجراءات حرية حركة بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية والمدنيين، بما في ذلك الجهات الفاعلة في المجال الإنساني العابرين لطرق الإمداد الرئيسية.

١٧ - وكما يتضح من التفجير الذي وقع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في مقديشو وأسفر عن مقتل أكثر من ٥٠٠ شخص، لا تزال حركة الشباب قادرة على استخدام تقنيات متطورة لشن هجمات معقدة باللجوء مثلا للعمليات الانتحارية التي تُنفذ باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات. وفي الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، سُجل وقوع ما مجموعه ٣٣٤ حادثًا من جراء استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في المنطقة المسؤولة عنها البعثة، سجل القطاع ١ من بينها أكبر عدد من الحوادث (١٩٧ حادثا). وسُجل ١٩ هجوما معقدا، منها ٦ هجمات وقعت في القطاع ١. وسُجل أكبر عدد من الحوادث من جراء استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في القطاعين ١ و ٣، وسُجل أقل عدد في القطاعين ٥ و ٦. واستهدفت هذه الهجمات في معظمها بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت حركة الشباب قدرة على الاستيلاء مؤقتا على المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي باستخدام مزيج من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات، والهجمات ''التقنية'' والمباشرة، والقوية في بعض الحالات، ونيران الأسلحة الصغيرة، بإسناد من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أو الألغام التي تستخدم لعرقلة تعزيز الوحدات أو قوات الرد السريع وإيقاع إصابات. وعادة ما تسبق هذه الهجمات مرحلة تأهب يجري خلالها وضع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في الطرق التي تسلكها قوات الرد السريع، واحتشاد مقاتلي حركة الشباب بالقرب من القواعد الأمامية للعمليات. أما المرحلة الحاسمة فتشمل عادة شن هجوم على المواقع بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات وصد قوات الرد السريع باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والنيران غير المباشرة. وقد تجلى ذلك مؤخرًا من خلال تعدد عمليات الاستيلاء على مواقع الجيش الوطني الصومالي في داينوناي وغوفغادود بوراي وبيولو مرير. وأظهرت هذه الحالات أن حركة الشباب قادرة على التغلب على الأساليب القتالية التي يتبعها الجيش الوطني الصومالي وتقنياته وإجراءاته والاستفادة منها لإيقاع أكبر عدد من الإصابات.

الدولة الإسلامية في الصومال

١٩ - مع انهيار دولة الخلافة التي أعلن قيامها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) في عام ٢٠١٧، ظلت الجماعة تبحث عن موطئ قدم لها في أفريقيا، وخاصة في الصومال، حيث يوجد لديها بالفعل فرع نشط. ويتراوح عدد أفراد الجماعة المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في الصومال بين ١٠٠ و ٢٠٠ رجل وتعمل في الغالب في شمالي منطقة بونتلاند، وهي جماعة من ''المأجورين'' في مقديشو. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت الجماعة ناشطة في العاصمة، حيث أعلنت مسؤوليتها عن العديد من الاغتيالات التي استهدفت قوات الأمن في المدينة. ولا يزال استمرار وجود تنظيم الدولة الإسلامية يبعث على القلق على الرغم من كونه جماعة مسلحة صغيرة نسبيًا مقارنة بحركة الشباب.

٢٠ - وفي الوقت الراهن، يعمل تنظيم الدولة الإسلامية وحركة الشباب كجماعتين متنافستين، لأن الحركة ملتزمة بمحاربة أي إيديولوجية تنافسها في الصومال ومن ثم فهي مصممة على إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية الذي يمثل تحديا لها في الصومال. وعلى الرغم من ذلك، هناك إمكانية للتعاون التكتيكي بين الجماعتين المقاتلتين في ميدان القتال. ويمكن أن تشكل هذه الشراكة تهديدا أكبر لقوات الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي. وإلى جانب الإرهاب، أنذر الخبراء من عودة ظهور خطر القرصنة قبالة

سواحل الصومال. ففي عام ٢٠١٧، تضاعف، على سبيل المثال، عدد حوادث القرصنة مقارنة بالعام السابق على الرغم من أن هذا العدد لا يزال أقل بكثير من المعدلات المرجعية المسجلة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦. وشبكات القراصنة الصوماليين لديها موارد جيدة ولهذا فإنها لا تزال قادرة على شن هجمات متطورة.

باء - التهديدات الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية

٢١ - تشكل الحالة العامة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية في الصومال تهديدا خطيرا. وبما أن نسبة تناهز ٧٠ في المائة من السكان لم تتجاوز الثلاثين من العمر، و ٦٧ في المائة من مجموع السكان عاطلون عن العمل، وقرابة ٥٠ في المائة يعيشون تحت خط الفقر، فإن الشباب الفقراء والمحبطين الذين لا تتاح أمامهم إلا فرص محدودة والذين يسعون للحصول على ما يبدو أنه عيش كريم بعيد المنال يقعون فريسة سهلة للمجندين من حركة الشباب. وبما أن هذا الاتجاه الديمغرافي قد لا يتغير في المستقبل القريب، فمن المرجح أن يستمر هذا التهديد، هذا إن لم يتفاقم. وعلاوة على ذلك، فإن تغطية الخدمات الاجتماعية الأساسية في الصومال منخفضة للغاية، ويعزى ذلك أساسا إلى انعدام قدرات الهياكل الحكومية القائمة أو انخفاضها. ويشعر بأثر ذلك بقوة النازحون داخلياً الذين لا يزالون يعانون من تفشي الأمراض الدورية.

٢٢ - ومما يزيد هذه الحالة تفاقما أن الصومال معرض لحالات متكررة من الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية التي لا يمكن أن تتصدى لها الحكومة حاليا دون الحصول على قدر كبير من المساعدات الخارجية. فعلى سبيل المثال، عندما واجه الصومال، في عام ٢٠١٧، موجة جفاف كبيرة، فإن الجهود المتضافرة في مجال المعونة الدولية هي التي مكنت وحدها من تفادي وفاة مئات الآلاف من أشد الناس ضعفاً على الأرض. وكثيرا ما تجبر هذه الكوارث الدورية بعثة الاتحاد الأفريقي على تركيز الجهود والموارد لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية وإتاحتها والقيام بأنشطة إنقاذ الأرواح على حساب القيام بعمليات ضد حركة الشباب.

جيم - البيئة العملياتية

٢٣ - ينبغي أن تكون العوامل البيئية عاملاً حاسما في تخطيط العمليات في الصومال. فمناخ منطقة جنوب الوسط يتميز بتناوب موسمي الجفاف والأمطار. ويدوم موسم الأمطار عادة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه وموسم الجفاف من تشرين الأول/أكتوبر إلى أوائل كانون الأول/ديسمبر. وتتراوح درجات الحرارة من المتوسطة إلى المرتفعة وتتسم برطوبة عالية في الساحل. وفيما يتعلق بالتضاريس، تهيمن على منطقة جنوب وسط الصومال شبكات نهري شبيلي وجوبا التي تضم أودية الأنهار الخصبة للغاية، وبالتالي فهي أكثر المناطق اكتظاظًا بالسكان. وبعيدا عن أودية الأنهار، تكون الأراضي شبه قاحلة فقاحلة وتمتد إلى الجبال في الغرب باتجاه إثيوبيا. وعلاوة على ذلك، تشكو الهياكل الأساسية في المنطقة المسؤول عنها الاتحاد الأفريقي من فقر مدقع بسبب عقود من عدم الاستقرار وعدم الاستثمار. فالطرق في حالة متردية وغالبًا ما أُنشئت مسالك فيها ولكن يوجد بها العديد من الحفر. وبالإضافة إلى ذلك، لم تخضع الجسور المقامة على الأنهار الرئيسية للصيانة واستخدامها المتواصل محدود بالنظر إلى احتياجها إلى عناية كبيرة. أما مدى قابلية معظم الطرق للاستعمال في مواسم الأمطار فهي موضع شك. وهذا يؤثر سلبا في القدرة على نشر قوات عسكرية عن طريق البر ودعمها.

رابعا – الوضع النهائي الاستراتيجي

٢٤ – الحد بدرجة كبيرة من القدرات العسكرية وما يتصل بها من قدرات لحركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة في الصومال، مما يؤدي إلى إقامة صومال مستقر واتحادي وذي سيادة وموحد وتتاح لمواطنيه الفرص الاقتصادية وإمكانية اللجوء إلى القضاء وسيادة القانون، وتتولى فيه المؤسسات الصومالية المسؤوليات الكاملة.

خامسا – استراتيجية الخروج

٢٥ – تنص الخطة الانتقالية في الصومال على التسليم التدريجي ولكن الممهور بشروط واضحة للمسؤولية الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية. ولذلك، تعتمد استراتيجية انسحاب البعثة وخروجها على التنفيذ التدريجي للخطة الانتقالية التي ترتكز على نهج شامل للأمن وتركز على كفالة بناء قوات أمنية صومالية قادرة على القيام بعمليات مشتركة مستدامة مع بعثة الاتحاد الأفريقي وكذلك على تعزيز قدرات هذه القوات على توفير بيئة أمنية مستدامة في البلد، بما في ذلك تأمين المناطق المستردة والمراكز السكانية الكبرى وطرق الإمداد الرئيسية. وبناء على ذلك، ينبغي أن ينصب التركيز فيما يتعلق بتطوير قوات الأمن الصومالية على كل من الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية والدراويش والقوات الإقليمية لكفالة وجود قوات قادرة على استلام المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وفي هذا الصدد، ستواصل بعثة الاتحاد الأفريقي العمل بالتنسيق الوثيق مع حكومة الصومال الاتحادية، وقوات الأمن الصومالية وقيادة الولايات الاتحادية وقواتها الإقليمية في تنفيذ الخطة الانتقالية.

سادسا – افتراضات عامة

٢٦ – فيما يلي بعض الافتراضات العامة:

(أ) البيئة السياسية والأمنية العامة آخذة في التحسن في جميع أنحاء الصومال، مما يتيح لبعثة الاتحاد الأفريقي الاضطلاع بولايتها ودعم تنفيذ الخطة الانتقالية؛

(ب) ستتولى حكومة الصومال الاتحادية تكوين قوات الأمن الصومالية في حين وقتها وبدعم من الجهات الشريكة المعنية لكي يتسنى استلام المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي تدريجيا وعلى مراحل؛

(ج) ستواصل البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي توفير أعداد كافية من الأفراد المدربين والمجهزين بشكل مناسب حتى عام ٢٠٢١؛

(د) سيتوفر دعم مستمر ومتوقع، بما في ذلك تمويل دعم بعثة الاتحاد الأفريقي أثناء عملية تنفيذ الخطة الانتقالية؛

(هـ) ستقدم الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني وتحقيق الاستقرار الدعم الكافي وعلى نحو متتابع ومنسق لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية؛

(و) ستنشئ حكومة الصومال الاتحادية، بمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجهات الشريكة الأخرى، إدارة محلية وظيفية في المناطق المستردة من حركة الشباب؛

(ز) سيُعاد تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم الخطة الانتقالية على أفضل وجه؛

(ح) لن توفر الجهات الشريكة الدولية الحالية أي موارد إضافية، ولذا سيلزم الوفاء بأي متطلبات إضافية من خلال مصادر تمويل أخرى.

سابعا – عمليات عناصر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٢٧ – يستعرض هذا الفرع الأهداف والمهام الرئيسية لعناصر بعثة الاتحاد الأفريقي الثلاثة (العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني الذي يشمل دعم البعثة والاتصالات الاستراتيجية) لدعم تنفيذ الخطة الانتقالية تمشيا مع ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي. ويوضح الفرع كذلك الجهود التي بذلتها بعثة الاتحاد الأفريقي لتعزيز فرص النجاح إلى أقصى حد في دعم الخطة الانتقالية، بسبل منها إعادة تشكيل أفراد البعثة النظاميين ونشر العنصر المدني وتوسيع نطاقه ليشمل المناطق ذات الأولوية بالتشاور مع الجهات الشريكة الرئيسية من أجل تحسين الدعم المقدم إلى العمليات العسكرية والشرطية.

ثامنا – العنصر العسكري

٢٨ – يوفر مفهوم العمليات الذي تتبعه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ خريطة طريق بشأن المهام التي سيضطلع بها العنصر العسكري خلال الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢١، والتي سيتم خلالها نقل مسؤوليات الأمن إلى قوات الأمن الصومالية. وتسترشد عملية وضع مفهوم العمليات بوثائق التفويض ذات الصلة، وهيكل الأمن الوطني، والخطة الانتقالية في الصومال، وتقييمات التأهب العملياتي ذات الصلة، والتحليلات الشاملة للتهديدات، وقدرات القوات، وتستند إلى توفير موارد مستدامة ويمكن التنبؤ بها. وبالتالي، فإن مفهوم العمليات متوائم مع أركان الخطة الانتقالية في الصومال الخاصة بالعناصر العملياتية والمؤسسية وعناصر الدعم المستندة إلى نهج شامل للأمن.

٢٩ – ويتضمن مفهوم العمليات ثلاث مراحل، سيتم خلالها تعزيز قدرة وإمكانات قوات الأمن الصومالية على الانتقال بفعالية لتولي مهام الأمن في الفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية في ٢٠٢٠/٢٠٢١.

١ – الأهداف

٣٠ – إتاحة نقل المسؤوليات الأمنية تدريجيا من البعثة إلى قوات الأمن الصومالية رهنا بقدرات قوات الأمن الصومالية وبالحالة القائمة على الصعيدين السياسي والأمني في الصومال.

٣١ – الحد من التهديد الذي تمثله حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك من خلال تخفيف حدة التهديدات التي تشكلها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وإضعاف حركة الشباب من خلال العمليات العسكرية المشتركة المستمرة ضدها.

٣٢ - مساعدة قوات الأمن الصومالية، حسب الاقتضاء، على توفير الأمن للعملية السياسية على جميع المستويات ولمساعي تحقيق الاستقرار، بالتنسيق مع الفريق المعني بالتعافي المجتمعي وبسط سلطة الدولة والمساءلة.

٢ - افتراضات التخطيط

٣٣ - يستلزم الأمر وجود نهج شامل بالكامل لضمان أن يؤدي التخطيط الذي يجري في الوقت المناسب على جميع المستويات إلى تيسير القيام بانتقال فعال وكفء وفي حين وقته.

٣٤ - تواصل حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية العمل في إطار شراكة، مع الإقرار بمجالات الأولوية للانتقال وتوفير الموارد لهذه الأنشطة وفقًا لذلك.

٣٥ - تقوم قوات الأمن الصومالية بتكوين العدد المطلوب من القوات المدربة والمجهزة والمستدامة للعمل بالاشتراك مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في جميع القطاعات أثناء الانتقال.

٣٦ - يجري توفير الدعم اللوجستي الكافي لقوات الأمن الصومالية المؤهلة للقيام بعمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٣٧ - يواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال دعم قوات الأمن الصومالية (اشتراك ١٠ ٩٠٠ فرد في التخطيط المشترك مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال) ضمن فئات الدعم الثماني المشمولة في الولاية.

٣٨ - يكفل المكتب والبلدان المساهمة بقوات أن تظل صلاحية تشغيل المعدات الرئيسية أعلى من ٧٥ في المائة، من أجل توفير القدرة والفعالية للعنصر العسكري للبعثة.

٣٩ - تُقدَّم ثلاث مروحيات عسكرية إضافية متعددة الأغراض في المرحلتين الأولى والثانية، وتقدم ثلاث مروحيات إضافية في المرحلتين الثانية والثالثة.

٤٠ - تُسلَّم جميع القواعد الأمامية للعمليات التي تخليها البعثة إلى قوات الأمن الصومالية أو تُهدم لحرمان العدو من استخدامها.

٤١ - تُصمم استراتيجية مشتركة واستباقية للاتصالات الاستراتيجية تهدف من ناحية إلى إبقاء السكان على علم بما يحدث، ومن ناحية أخرى إلى دحض الرسائل السلبية الصادرة عن حركة الشباب.

٣ - المهام

٤٢ - إعادة تشكيل البعثة لنفسها على أفضل وجه لدعم الخطة الانتقالية في الصومال.

٤٣ - القيام بعمليات مشتركة لإضعاف حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة، وتأمين طرق الإمداد الرئيسية والمراكز السكانية الرئيسية، وإنشاء قواعد أمامية للعمليات وإخلاء وتسليم أو هدم القواعد الأخرى بهدف نقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية والخروج في نهاية المطاف.

٤٤ - إجراء أنشطة وحدة التعاون المدني - العسكري ومساعدة قوات الأمن الصومالية في تيسير قيام الحكومة بتقديم الخدمات بعد وضع التدابير الأمنية الملائمة.

٤٥ - توفير حماية القوة للبعثة، بما في ذلك حماية موظفي الأمم المتحدة الآخرين والوكالات العاملة في المجال الإنساني.

٤٦ - استلام الهاربين وتسليمهم إلى السلطات المختصة.

٤٧ - حماية مشاركة القادة الرئيسيين خلال الحوار السياسي والمصالحة.

٤٨ - المساعدة في بناء قدرات قوات الأمن الصومالية من خلال التوجيه القتالي.

٤٩ - تيسير إيصال المساعدة الإنسانية.

٤ - خطة التنفيذ

٥٠ - سيستخدم العنصر العسكري عند الاضطلاع بولايته موارده وأصوله البرية والجوية والبحرية الحالية، إضافة إلى قدرات قوية لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ودعم البعثة المنسق تنسيقا حسنا. وقد يتطلب الأمر توفير قدرات إضافية، حسب الاقتضاء، في فترة الخطة الانتقالية في الصومال إذا ما اقتضت الحالة ذلك. وستنشئ القطاعات قوات متنقلة كي تضطلع، في جملة أمور، بعمليات مشتركة محددة الهدف لمنع حركة الشباب من التنقل والتصرف بحرية وقطع الموارد المالية للحركة، باستخدام الموارد المتاحة. وسوف تستند جميع العمليات الرئيسية التي تجرى في معاقل حركة الشباب إلى مفهوم التطهير والاحتفاظ والبناء، وهو ما يتطلب نهجا متعدد الأبعاد (يشمل الجيش والشرطة والمدنيين)، بما يشمل تنسيق التخطيط بين جميع مكونات حكومة الصومال الاتحادية.

٥ - المراحل

٥١ - **المرحلة ١ - حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩**: إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي لتمكين البعثة من إضعاف حركة الشباب، وتأمين طريق الإمداد الرئيسي الممتد بين مقديشو - بيدواه، وتأمين ليغو، وحماية المراكز السكانية الرئيسية المحددة ولا سيما على طول طرق الإمداد الرئيسية، وهدم القواعد الأمامية للعمليات أو توطيد القواعد القائمة، وبناء قواعد من هذا القبيل (عند الاقتضاء، بالاشتراك مع قوات الأمن الصومالية)، وبدء عملية انتقالية متعددة الأوجه للانتقال من البعثة إلى الجيش الوطني الصومالي/قوات الأمن الصومالية. وسيقوم العنصر العسكري بنشر نقاط حصينة للكتائب، ولن يقل عدد القواعد الأمامية للعمليات عن الفرق القتالية، وذلك في المواقع المناسبة على طول طرق الإمداد الرئيسية أو في محيطها، من أجل القيام بالعمليات ذات الصلة بما في ذلك العمليات الهجومية وعمليات الدفاع النشط لتأمين طرق الإمداد الرئيسية وأي من المراكز السكانية الرئيسية المتفق عليها. وسيتم بناء القدرات على شن عمليات هجومية، ضمن حدود تلك المواقع. وستتواصل هذه العمليات في جميع المراحل، حيث ستستمر البعثة في الاحتفاظ بالمواقع، وستقوم بإشراك قوات الأمن الصومالية قدر الإمكان.

٥٢ - **المرحلة ٢ - تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠**: زيادة الدور العملياتي لقوات الأمن الصومالية، والاستمرار في إضعاف حركة الشباب، إلى جانب إنشاء مواقع على امتداد طرق الإمداد الرئيسية، ومواصلة تعزيز المراكز السكانية مع تولي الشرطة الصومالية أو شرطة البعثة تدريجيا لمهام الأمن في المراكز السكانية الرئيسية. وسيستمر العمل في إعادة تشكيل القوات من أجل تهيئة الشروط اللازمة لنجاح العملية الانتقالية.

٥٣ - **المرحلة ٣ – كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١**: تولي القوات الصومالية القيادة في جميع القطاعات، وتوحيد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم المراكز الرئيسية والاضطلاع بعمليات محددة الهدف لتعطيل العدو/تقديم الدعم والإعداد للخروج بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، مع إمكانية إنشاء قوات احتياطية للرد تتألف من مجموعات قتالية لتقديم الدعم والرد على أي تهديد كبير لحماية المؤسسات الرئيسية في العواصم الإقليمية داخل المنطقة المسؤولة عنها البعثة.

٦ - عوامل التمكين الرئيسية

٥٤ - **المعلومات والاستخبارات**: سيركز العنصر على استخدام القدرة الحالية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع بالشكل الأمثل لتعزيز عمليات العنصر العسكري، وتعزيز فعالية القيادة والسيطرة للأصول. ولما كان البرنامج الحالي محدودا في تغطيته حيث يقتصر فقط على القطاع ١ وأجزاء من القطاعين ٣ و ٥، لذا فقد طُلب إضافة قدرات إضافية إلى البرنامج لتمكينه من توسيع مدى تغطيته وفعاليته، وتشمل هذه القدرات أجهزة الكشف بالأشعة تحت الحمراء وأجهزة الرادار ذات الفتحات المصطنعة. والقيام حيثما أمكن، بتوسيع نطاق تغطية عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع لتشمل المنطقة المسؤولة عنها بعثة الاتحاد الأفريقي بأكملها، وتحقيق التكامل مع منصات المعدات المملوكة للوحدات. وتشمل كذلك إنشاء آلية لتبادل المعلومات الاستخبارية.

٥٥ - **وحدة الرصد والتقييم**: التشغيل الكامل لوحدة الرصد والتقييم من جانب مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. وتقوم البلدان المساهمة بقوات على الفور بتوفير أفراد أخصائيين لتشغيل معدات وحدات الرصد والتقييم التي جرى تخصيصها سابقا.

٥٦ - **الطيران**: لدى العنصر العسكري حاليا ثلاث مروحيات متوسطة التسليح، وهي تعمل فعليا غرب نهر جوبا. ومع إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي والعنصر العسكري فيها، ستحتاج البعثة إلى ثلاث مروحيات عسكرية متعددة الأغراض، خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وثلاث مروحيات هجومية مقاتلة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وسيتم توفير المروحيات وفقًا لبيان متطلبات الوحدات الذي جرى وضعه بالاشتراك بين الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وستكون هذه المروحيات تحت سيطرة قائد القوة. وستكون الأصول موضوعة استراتيجيا لدعم العمليات وحركة القوات ولا سيما قوات الرد السريع والقيام بإجلاء المصابين وإعادة التزود بالذخيرة، بما في ذلك أثناء العمليات. وإذا جرى اقتطاع ساعات عمل مروحيات الأمم المتحدة بشكل كبير، يُلتمس من الجهات المانحة أو الجهات الأخرى توفير مروحيات لدعم العمليات وتحرك القوات وخاصةً قوات الرد السريع، والقيام بإجلاء المصابين وإعادة التزود بالذخيرة، والإجراءات اللوجستية الرئيسية الأخرى أثناء العمليات.

(أ) **العمليات الجوية**: هناك حاجة ملحة لنشر مروحيات عسكرية إضافية للعمل من قاعدتها الرئيسية في مطار باليدوغل العسكري، الواقع في القطاع ٣، وللعمل أيضًا من قواعد العمليات الأمامية، على النحو الذي قد يحدده قائد القوة. ويجب أن تكون هذه المروحيات قادرة على توفير عمليات إنزال القوات وسحبها، والمرافقة المسلحة، والاستجابة السريعة، والبحث والإنقاذ، والاستطلاع الجوي، ودعم عمليات النقل الجوي، والإمداد اللوجستي، ورصد الدوريات ومراقبة الرحلات الجوية، والدعم بالنيران من الجو إلى الأرض، وتسيير الدوريات المسلحة، وإجراء عمليات محدودة لإجلاء المصابين

في قوات البعثة، بما في ذلك في مناطق التهديدات المنخفضة والمتوسطة والعالية، ومناطق الهبوط التي لا يوجد فيها دعم بري أو حيث لا يمكن ضمان أمن المطارات، على النحو الذي يوافق عليه قائد القوة.

(ب) وستعمل الوحدة التي سيتم نشرها في الليل والنهار لدعم العمليات التي تقوم بها البعثة. ويجب أن تكون الوحدة قادرة على العمل في منطقة العمليات بأسرها وأن تنشر خارج موقع الوحدة ما لا يقل عن مروحيتين عسكريتين للخدمات لفترات تصل إلى ٣٠ يومًا. وينبغي أن تُنشر الوحدة أيضًا مع وجود ثلاثة أفرقة مراقبة جوية أمامية وأن تكون لديها القدرة على إرسال هذه الأفرقة مع أجهزة الاتصالات الخاصة بها (من الجو إلى الأرض) إلى الوحدات المدعومة. ويجب أن تكون الوحدة قادرة على تعهد أفرادها ومعداتها. ويجب أن تمتلك الطائرات القدرة على إعادة التزود بالوقود في الجو، إلى جانب القدرة على القيام بالعمليات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

٥٧ - **العمليات البحرية:** ستستمر قدرات المياه الرمادية للبعثة، ولا سيما زوارق الدورية الساحلية المتوسطة بما في ذلك القوارب المطاطية الصلبة، في التخفيف من التهديد البحري الحالي في مواقع ومرافق البعثة على طول ساحل الصومال، بما في ذلك مطار مقديشو والموانئ البحرية الرئيسية لمقديشو ومركا وبراوه وكيسمايو ونقاط الدخول على طول السواحل الشاسعة. ولا تزال المكونات البحرية الحالية ذات الأصول المحدودة في مقديشو وزوارق SBU التابعة لقوات الدفاع الكينية مستمرة في القيام بالدفاع عن الموانئ. وستشمل مهام هذه الأصول الدفاع عن الموانئ، وحماية المنشآت الرئيسية على طول السواحل والمناطق المتاخمة لها، وتوفير المرافقة إلى مسرح العمليات لسفن الإمداد اللوجستية التابعة لها. وستنسق العناصر البحرية عملياتها عن كثب مع خفر السواحل الصومالي.

٥٨ - **الشركاء الدوليون:** سيواصل الشركاء الدوليون دعم البعثة وتشجيعها لتعزيز فعاليتها من خلال بناء القدرات والتوجيه والتدريب. ومن المتوقع أن ييسر هذا الدعم من تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال وقرار مجلس الأمن ٢٤٣١. وينبغي تعزيز الدعم القوي المقدم لتكوين قوات الجيش الوطني الصومالي وتدريبه لأن تشكيل قوات الأمن لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من تخفيض عدد قواتها وتسليم مسؤولياتها والخروج من الصومال، يعد أحد مفاتيح نجاح الخطة الانتقالية في الصومال.

٧ - إعادة التشكيل

٥٩ - سيجرى إعادة تشكيل قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل إعادة تنظيم القوات (ضمن مساحات وأحجام ومهام العمليات) من أجل تنفيذ المهام المطلوبة. وستتناول عملية إعادة التشكيل المسائل المتعلقة بوضع القوة، وإنشاء قوات متحركة وقوة رد فعل سريعة، والاستعانة بالمعدات والأساليب والتقنيات والممارسات اللازمة لتتناسب مع التهديدات الحالية والمتوقعة لحركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة، حيث يتم تدعيم قوات الأمن الصومالية باستمرار. وخلال المراحل الثلاث من الخطة الانتقالية في الصومال، ستقوم قوات البعثة بشكل تدريجي ومستمر بإعادة تشكيل هيكل قوتها وقوام قواتها للامتثال للمبادئ التوجيهية الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل مكافحة التهديد غير المتناظر للعدو ودعم الأنشطة المدنية الرامية لتحقيق الاستقرار. والقيام بتحديد مهام واضحة، وتخصيص الموارد اللازمة مع وضع أطر زمنية، وذلك في مفاهيم العمليات العسكرية المفصلة. وتدعم عملية إعادة التشكيل هذه نهجا جديدا للتصدي لحركة الشباب والتمكين من تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال.

٨ - إعادة تقسيم القطاعات

٦٠ - خلال المرحلة ١، ستظل حدود القطاعات بتشكيلها الحالي، مع التركيز على حماية القوات وأمن طرق الإمداد الرئيسية والمراكز السكانية الرئيسية، وسيجري النظر في إعادة تقسيم القطاعات في المراحل اللاحقة بعد إجراء تقييم لذلك.

٩ - الخفض التدريجي للقوة

٦١ - سيجري تخفيض مستوى القوات الحالي لبعثة الاتحاد الأفريقي بمقدار ١ ٠٠٠ فرد بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، بما يتماشى مع الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٤٣١ والفقرة ١٣ من بيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر عن الاجتماع ٧٨٢، مع مراعاة بدء تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الانتقالية في الصومال، وكذلك تقييم الوضع السياسي والأمني وتحليل التهديدات والآثار اللوجستية والقيود الزمنية.

١٠ - قوات الأمن الصومالية

٦٢ - **قوات الأمن الصومالية:** يوجد حاليًا ١٠ ٩٠٠ من أفراد الجيش الوطني الصومالي جرت الموافقة عليهم لتلقي الدعم اللوجستي من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، عندما يقومون بعمليات مشتركة مع البعثة. وفي سياق العمليات المشتركة، ستعمل قطاعات البعثة مع قوات الأمن الصومالية. وتتألف قوات الأمن الصومالية من الجيش الوطني الصومالي والدراويش وقوات الولايات الإقليمية الموجودة حاليًا في كل من قطاعات بعثة الاتحاد الأفريقي الستة وتشارك بنشاط في العمليات المشتركة. وكما هو موضح في الخطة الانتقالية في الصومال، ستقوم قوات الأمن الصومالية، من تلقاء نفسها أو من خلال عمليات مشتركة مع قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بإجراء عمليات لتحرير المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب. وستعمل قوات الأمن الصومالية في مواقع مشتركة مع قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتلقي الإرشاد، وعندما يكون لديها القدرة أو تكون هناك أهمية لذلك (يجوز لقوات الشرطة الصومالية أو لقوة شرطة البعثة الاستيلاء على مناطق أخرى)، فإنها تتولى أمن المواقع التي أخلتها البعثة عندما تُستوفى جميع الشروط.

٦٣ - **مهام قوات الأمن الصومالية:** تقوم قوات الأمن الصومالية بتنفيذ المهام التالية في جميع المراحل:

(أ) الاشتراك في تطهير طرق الإمداد الرئيسية والاحتفاظ بها وتأمينها؛

(ب) الحفاظ على وجود في جميع قطاعات الجيش الوطني الصومالي؛

(ج) الاشتراك في عمليات محددة الأهداف لإضعاف حركة الشباب؛

(د) حماية المراكز السكانية والمنشآت الحكومية الرئيسية؛

(هـ) السيطرة على القواعد الأمامية للعمليات التي أخلتها البعثة، عند الاقتضاء.

٦٤ - **تشكيل القوات:** ستقوم حكومة الصومال الاتحادية بإنشاء قوات للقيام بالمهام في المرحلة الأولى، تتكون من أفراد من قوات الأمن الصومالية. وستقوم حكومة الصومال الاتحادية بإعادة تدريب وإعادة هيكلة ١٨ ٠٠٠ جندي للمشاركة في المهام كما هو موضح في هيكل الأمن الوطني.

٦٥ - **تنسيق العمليات المشتركة:** سيضطلع قائد القوة ورئيس قوات الدفاع - الجيش الوطني الصومالي بمراقبة العمليات فيما يتعلق بجميع العمليات المشتركة. ومن أجل ضمان التخطيط والرقابة الفعالين، سيتم إنشاء مراكز عمليات مشتركة على مستوى قطاعات البعثة/الجيش الوطني الصومالي.

٦٦ - **القيادة والسيطرة:** قائد القوة يمارس السيطرة العملياتية على جميع قوات البعثة ولديه سلطة نقل القوات من قطاع إلى آخر، وفق ما تمليه الضرورات العملياتية. ويتولى قادة القطاعات المتعددو الجنسيات السيطرة على الدبابات والمركبات والذخيرة المخصصة للقوات الموكلة إليهم وسيحتفظون بالسيطرة العملياتية على قوات وحداتهم. ويجب أن يكون لقيادات القطاعات الذين هم من جنسية واحدة سيطرة عملياتية على القوات الموجودة في قطاعاتها. وفيما يتعلق بقوات الجيش الوطني الصومالي، فإن السيطرة العملياتية عليها موكولة بقائد العمليات المعني بذلك في الجيش الوطني الصومالي. وستقوم قوات الجيش الوطني الصومالي والبعثة بتنفيذ عمليات مشتركة تحت السيطرة العملياتية لرئيس قوات الدفاع للجيش الوطني الصومالي وقائد قوة البعثة.

تاسعا - عنصر الشرطة

٦٧ - جرى تكليف شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدعم بناء قدرات الشرطة الصومالية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات من خلال التوجيه والتدريب وتقديم المشورة وتوفير الدعم العملياتي بما يتماشى مع هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية في الصومال. وفي إطار مفاهيم العمليات السابقة، كانت شرطة البعثة تركز على دعم إنشاء شرطة الولايات وبناء قدرات كل من الشرطة الاتحادية وشرطة الولايات، مما أدى إلى تحسن كبير في قدرة كل منها على توفير السلام والأمن النسبي في مقديشو وفي عواصم الولايات.

٦٨ - وعلى الرغم من هذا التقدم، فقد كشف تقييم الجاهزية العملياتية للشرطة الصومالية الذي أجري عام ٢٠١٧ عن وجود ثغرات كبيرة في القدرات من حيث عدد الأفراد والبنية التحتية الأساسية للشرطة واللوجستيات والمهارات. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك حاجة لأن تقوم شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدعم الشرطة الصومالية إما لإعادة إنشاء خدمات الشرطة الأساسية أو توسيعها لتشمل المراكز السكانية خارج مقديشو وعواصم الولايات.

٦٩ - ولذلك فهناك حاجة ماسة وملحة لتقديم الدعم إلى الشرطة الصومالية لسد الثغرات المحددة. وتحقيقاً لهذه الغاية، شرعت شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشرطة الصومالية والشركاء في وضع استراتيجيات وبرامج من قبيل برنامج الشرطة المشترك ومجلس التطوير المهني للشرطة.

٧٠ - وبناءً على ذلك، يحدد مفهوم العمليات الشرطية التدخلات الاستراتيجية والعملياتية التي ستسد الثغرات في قدرات الشرطة الصومالية وقدراتها على تولي القيادة تدريجياً والسيطرة الكاملة على مسؤوليات الأمن الداخلي، مما سيمكن الدولة من بسط سلطتها وفرض سيادة القانون وتأمين الوصول إلى العدالة في الصومال. وتحقيقا لهذه الأهداف، ستعيد شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي تشكيل نفسها، لا سيما في مجال النشر والموارد.

١ - الأهداف

٧١ - تعزيز قدرة الشرطة الصومالية مع استمرارها في تولي القيادة في تقديم الخدمات الشرطية إلى الشعب الصومالي بطريقة مهنية وخاضعة للمساءلة مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الإنسان.

٧٢ - تعزيز مبادرات الخفارة المجتمعية في المراكز السكانية للتخفيف من حدة التهديدات الأمنية بما في ذلك التطرف المصحوب بالعنف وأعمال التمرد الأخرى.

٢ - افتراضات التخطيط

٧٣ - سيزداد قوام شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٤٣١.

٧٤ - سيقدم المكتب الدعم اللوجستي المناسب في الوقت المناسب لشرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل دعم توسيع عمليات الشرطة الصومالية في المراكز السكانية.

٧٥ - ستقوم القوات العسكرية في البعثة والجيش الوطني الصومالي وشرطة البعثة والشرطة الصومالية وغيرها من الأجهزة الأمنية، بالتعاون وتنسيق عملياتها لضمان عدم وجود فراغات أمنية في البلد.

٣ - المهام

٧٦ - تدريب وتوجيه الشرطة الصومالية وتقديم الدعم العملياتي لها تمشيا مع هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية في الصومال.

٧٧ - دعم الشرطة الصومالية في توفير الخدمات الشرطية للمراكز السكانية لتمكين الحكومة من القيام بوظائفها وتحقيق الاستقرار وبسط سلطة الدولة وتحقيق سيادة القانون.

٧٨ - تقديم الدعم للشرطة الصومالية في تأمين العملية الانتخابية في الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١.

٤ - مركز الثقل

٧٩ - تعزيز قدرة الشرطة الصومالية على توطيد مسؤوليات الأمن الداخلي والسيطرة الكاملة عليها تدريجيا من خلال التوجيه والتدريب وتقديم المشورة وتوفير الدعم العملياتي.

٥ - القدرات والإمكانيات

٨٠ - الحد الأدنى المأذون به لقوة الشرطة هو ١ ٠٤٠ فردا بما يشمل خمس وحدات شرطة مشكلة. وقد أوضحت تقييمات التأهب العملياتي التي أجريت لشرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بوضوح أن عنصر الشرطة لديه الكفاءات اللازمة لدعم بناء قدرات الشرطة الصومالية. ومع ذلك، فإن عملياتها تعرقلها عدم كفاية المعدات العملياتية لكل من فرادى ضباط الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة. وفي الوقت الراهن، فإن معدل صلاحية المعدات المملوكة للوحدات لدى وحدات الشرطة المشكلة أقل من ٣٠ في المائة.

٦ - قدرات الشرطة الصومالية وإمكانياتها

٨١ - نظام الشرطة في الصومال نظام اتحادي يضم الشرطة الاتحادية وشرطة الولايات. وكشف تقييم التأهب العملياتي أجري في ٢٠١٧ بشأن الشرطة الصومالية، أن قوة الشرطة الاتحادية تبلغ ٦٩٩ ٧ فردا، ينتشر نحو ٩٠ في المائة منهم في مقديشو. وتبلغ قوة شرطة الولايات في كيسمايو وبايدوا مجتمعتين ٠٦٠ ١ فردا، في حين أن الولايات الأخرى لديها قوات إقليمية تؤدي مهام الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، كشف تقييم الجاهزية العملياتية عن ثغرات خطيرة من حيث الأعداد والمهارات والهياكل الأساسية واللوجستيات العملياتية لدى أفراد الشرطة الصومالية. غير أن شرطة البعثة والشرطة الصومالية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال والجهات الشريكة قد شرعت في استراتيجيات وبرامج تهدف إلى سد الثغرات التي تم تحديدها، وضمنها برنامج الشرطة المشترك، ومجلس التنمية المهنية للشرطة، والفريق العامل الفرعي المعني بالشرطة، وغير ذلك من مبادرات بناء القدرات.

٧ - القوات الإقليمية

٨٢ - تقوم شرطة البعثة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والبرنامج الإنمائي بتقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية من أجل إجراء تقييم للتأهب العملياتي للقوات الإقليمية في جميع الولايات الخمس، وهي بونتلاند وجوبالاند وجلمدج وولاية الجنوب الغربي وولاية هرشبيلي، من أجل تحديد أعداد هذه القوات وقدراتها وثغراتها واحتياجاتها، تمشيا مع هيكل الأمن الوطني، الذي يسعى إلى زيادة قوة الشرطة الاتحادية وشرطة الولايات إلى ٠٠٠ ٣٢ فرد، وذلك دعما للخطة الانتقالية في الصومال.

٨ - تنفيذ مفهوم العمليات الشرطية

٨٣ - **هدف مفوض الشرطة:** إعادة تشكيل نشر الشرطة والموارد لدى البعثة من أجل دعم بناء قدرات الشرطة الصومالية على تولي مسؤوليات الشرطة بالكامل تمشيا مع هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية في الصومال.

٨٤ - **الجهد الرئيسي:** تدريب وتوجيه وإرشاد الشرطة الصومالية وتقديم الدعم العملياتي لها تمشيا مع هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية في الصومال.

٨٥ - **إعادة تشكيل الشرطة:** ستقوم شرطة البعثة بإعادة تشكيل انتشارها لدعم الشرطة الصومالية من أجل تعزيز الأعمال الشرطية في مقديشو والولايات الاتحادية وكذلك التوسع في المراكز السكانية. ومن بين المهام الرئيسية لشرطة بعثة الاتحاد الأفريقي مبادرات دعم بناء القدرات والتطوير المؤسسي للشرطة الصومالية بغية إصلاح وإعادة هيكلة مؤسسات الشرطة على الصعيد الاتحادي وكذلك على صعيد الولايات.

٨٦ - ولذلك، ستواصل شرطة البعثة تقديم التوجيه والتدريب وإسداء المشورة وتقديم الدعم العملياتي إلى الشرطة الصومالية في منطقة بنادير، والولايات الاتحادية، تمشيا مع الولاية ودعما للخطة الانتقالية. ويشمل ذلك تيسير بسط سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وسيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء في الصومال. وستقدم شرطة البعثة أيضا الدعم إلى الشرطة الصومالية لتوفير الأمن قبل العملية الانتخابية عام ٢٠٢١ وخلالها وبعد انتهائها.

٩ - خطة التنفيذ

٨٧ - سيجري تنفيذ مفهوم العمليات الشرطية، المتماشي مع الخطة الانتقالية في الصومال، على ثلاث مراحل تمتد من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، على النحو التالي:

المرحلة الأولى - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩:

٨٨ - **الهدف:** دعم تنفيذ أنشطة المرحلة الأولى من الخطة الانتقالية وتوطيد الشرطة في الصومال.

٨٩ - ينصب تركيز هذه المرحلة على إعادة تشكيل نشر شرطة البعثة من أجل دعم الشرطة الصومالية في مجال توطيد الشرطة في الصومال، وتجنيد وتدريب ونشر أفراد الشرطة في المراكز السكانية من قبيل جوهر، وبلدوين، وطريق الإمداد الرئيسي مقديشو - ليغو - بيدواه وغيرها.

٩٠ - وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم شرطة البعثة الدعم إلى الشرطة الصومالية في إصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات بما في ذلك توفير دورات لتجديد المعلومات ودورات متخصصة من أجل تعزيز الفعالية والكفاءة والمساءلة.

٩١ - وستقدم شرطة البعثة الدعم أيضا إلى حكومة الصومال الاتحادية في استكمال تقييم الجاهزية العملياتية للقوات الإقليمية بغية تحديد أعداد وقدرات وإمكانيات هذه القوات، وهو ما ستسترشد به الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بسياستها للتجميع والإدماج (انظر المرفق جيم للاطلاع على التفاصيل).

المرحلة الثانية - تموز/يوليه ٢٠١٩ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

٩٢ - **الهدف:** مواصلة تقديم الدعم إلى الشرطة الصومالية أثناء توليها زمام المبادرة في تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال، وتوطيد الخفارة، وتوفير خدمات الخفارة في الولايات الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، وكذلك توسيع نطاق عمليات الخفارة التي تقوم بها البعثة في عواصم الولايات والمقاطعات الأخرى.

٩٣ - وفي هذه المرحلة، سينصب تركيز شرطة البعثة على توسيع نطاق عملياتها إلى المراكز السكانية الأخرى بما فيها ولاية جلمدج ودوبلي في ولاية جوبالاند من أجل دعم الشرطة الصومالية أثناء توليها زمام القيادة في توفير الأمن للسكان.

٩٤ - وسينصب التركيز في هذه المرحلة أيضا على دعم تعيين ضباط الشرطة المحتملين وتدريبهم ونشرهم من أجل تعزيز قوتهم في ولاية جلمدج وإقليم غيدو في جوبالاند، وكذلك لمواصلة توطيد أعمال الخفارة في مقديشو وبايدوا وكيسمايو وبلدوين.

٩٥ - وعلاوة على ذلك، ستقوم شرطة البعثة بدعم الشرطة الصومالية من أجل توفير الأمن خلال الانتخابات العامة التي ستجري في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

المرحلة الثالثة: كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١

٩٦ - **الهدف:** ضمان قدرة الشرطة الصومالية على تولي زمام المبادرة في توطيد خدمات الخفارة على صعيدي الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية في دعم الاستقرار وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون.

٩٧ - وستواصل شرطة البعثة دعمها للشرطة الصومالية من خلال توفير التوجيه والتدريب، وإسداء المشورة، وتقديم الدعم العملياتي في الوقت الذي تواصل فيه تولي زمام المبادرة في توفير خدمات الشرطة في منطقة بنادير والولايات الاتحادية لدعم الاستقرار وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون. (انظر المرفق جيم للاطلاع على التفاصيل).

١٠ - التنسيق والتعاون

٩٨ - ستواصل شرطة البعثة التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة وحكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء ومختلف الشركاء الدوليين في تنفيذ هذا المفهوم للعمليات من خلال آليات مختلفة مثل برنامج الشرطة المشتركة وفروع النهج الشامل للأمن (مجموعة العمل الفرعية/الشراكة الإنمائية بين القطاعين العام والخاص).

١١ - القيادة والتحكم

٩٩ - مفوض الشرطة مسؤول أمام الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ويمارس الرقابة العملياتية على جميع أفراد شرطة الاتحاد الأفريقي وأصولها. ويضمن مفوض الشرطة أيضًا إقامة تنسيق مع مكون البعثة الآخر، أي الشرطة الصومالية، والشركاء الدوليين من أجل ضمان فعالية العمليات. ويساعد مفوضَ الشرطة نائبُ المفوض مع أربعة منسقين يرفعون تقاريرهم إلى المفوض من خلال نائب المفوض. ويقدم مستشارو الشرطة والمدربون والموجهون التابعون للبعثة تقاريرهم من خلال منسقيهم. ووحدات الشرطة المشكلة مسؤولة أيضا أمام منسق عمليات وحدات الشرطة المشكلة بينما يكون أفراد خدمات الدعم مسؤولين أمام رئيس أركان الشرطة. ويحق لمفوض الشرطة، وفقًا لتوجيهات القيادة الخاصة به أو بها، إجراء مثل هذه التعيينات داخل البعثة ونشر أفراد الشرطة وإنشاء سلسلة قيادة وسيطرة وإدارة شرطية من أجل الوفاء بالمتطلبات العملياتية والإدارية.

عاشراً - العنصر المدني

١٠٠ - يتألف العنصر المدني بالبعثة من قيادة/إدارة البعثة والأقسام الفنية وأقسام دعم البعثة. بيد أن هذا الفرع لا يغطي سوى مهام وأنشطة الوحدات الفنية، التي تشمل ما يلي: الشؤون السياسية؛ والحماية وحقوق الإنسان ونوع الجنس؛ والشؤون المدنية؛ والاتصال في مجال الشؤون الإنسانية؛ وإصلاح قطاع الأمن والإعلام. ومن أجل تقديم الدعم إلى عنصر الشرطة والعنصر العسكري، سيتم إشراك الموظفين المدنيين في جميع مراحل تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال، واضطلاعهم بمهام فنية متعلقة بالمشاركة في المجالات السياسية والتعاون المدني - العسكري والمجتمعات المحلية والامتثال لحقوق الإنسان والمساءلة. وسيشمل ذلك أيضًا دورًا تمثيليًا وتنسيقيًا أوسع نطاقًا مع حكومة الصومال الاتحادية والسلطات الإقليمية والأمم المتحدة وكذلك الشركاء في المجال الإنساني والمجتمع المدني والكيانات الأخرى.

١ - الأهداف

١٠١ - إن الهدف الرئيسي من العنصر المدني هو دعم المهام العسكرية والشرطية التي تضطلع بها البعثة من خلال التركيز على الجهود التي تعزز العملية الانتقالية في البعثة وانسحابها في نهاية المطاف تمشيا

مع الخطة الانتقالية في الصومال، بهدف اضطلاع قوات الأمن الصومالية بالمسؤولية الأمنية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

٢ - افتراضات التخطيط

(أ) استمرار الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى ما لا يقل عن سبعين موظفا مدنيا في جميع أنحاء المنطقة المسؤولة عنها البعثة حتى عام ٢٠٢١؛

(ب) الأوضاع الأمنية في كل قطاع ستسمح للمدنيين بالعمل في جميع أنحاء المنطقة المسؤولة عنها البعثة؛

(ج) تلقي عمليات البعثة وقوات الأمن الصومالية الدعم بشكل كاف من قبل الشركاء في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار بطريقة متسلسلة ومنسقة.

٣ - المهام

الاتصال للأغراض الإنسانية، وتقديم الخدمات، والتعافي المبكر

(أ) تيسير إدماج الخدمات الأساسية لإنقاذ الأرواح والدعم الإنساني وتسلسلها في خطط وأنشطة المرحلة الانتقالية العسكرية والشرطية للبعثة؛

(ب) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز مبادرات التعافي المبكر ولا سيما في المناطق المستعادة؛

(ج) تيسير التعاون المدني - العسكري وغيره من أنشطة التواصل مع المجتمعات المحلية من أجل تعزيز العلاقات الطيبة بين البعثة والمجتمعات المحلية؛

(د) المساعدة في تحديد الاحتياجات المجتمعية في المناطق المستعادة حديثا، بسبل منها بعثات التقييم السريع؛

(هـ) تحديد وتنفيذ المشاريع السريعة الأثر ومشاريع تعزيز السلام في المنطقة المسؤولة عنها البعثة.

المساءلة والتقيد بحقوق الإنسان ونوع الجنس

(أ) إسداء المشورة لقيادة البعثة بشأن جميع جوانب الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومسائل حماية الطفل والمرأة ونوع الجنس ودعم قوات بعثة الاتحاد الأفريقي/الجيش الوطني الصومالي لتنفيذ ولايتها في امتثال تام للقانون الدولي وسياسة الأمم المتحدة التي تقضي ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛

(ب) رصد الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقواعد الأخرى الواجبة التطبيق ومدونة السلوك، ومعالجة حالات الانتهاكات، ولا سيما الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد المدنيين والأطفال؛

(ج) دعم الجهود التي تبذلها البعثة للتخفيف من الخسائر في صفوف المدنيين والحد منها إلى أدنى حد، بما في ذلك تنفيذ توجيهات قائد القوة؛

(د) دعم التفعيل الكامل لبرنامج البعثة بشأن التعويضات التي تقدمها الخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها؛

(هـ) مواصلة تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في أنشطة البعثة؛

(و) القيام بأنشطة بناء القدرات، بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، بما في ذلك أنشطة التدريب والتوجيه للجهات الفاعلة في قطاع الأمن في مجالات الحماية والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ونوع الجنس.

إصلاح قطاع الأمن

(أ) تقديم الدعم التقني إلى جهود العسكريين وأفراد الشرطة بالبعثة الرامية إلى إصلاح قوات الأمن الصومالية على النحو المنصوص عليه في هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية في الصومال؛

(ب) تقديم الدعم إلى الأفراد العسكريين التابعين للبعثة على مستوى القطاعات والقواعد الأمامية للعمليات بشأن التعامل مع المنشقين عن حركة الشباب في المراحل الانتقالية، ودعم برنامج إعادة تأهيل المنشقين الصوماليين على المستويين الاتحادي والإقليمي بالتعاون مع الشركاء المعنيين؛

(ج) تقديم الدعم إلى المؤسسات الحكومية ذات الصلة في مجال تعزيز السياسات والآليات والعمليات اللازمة من أجل إدارة ورقابة قوات الأمن الصومالية على المستويين الاتحادي والإقليمي، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى.

العمليات السياسية

(أ) رصد التطورات السياسية وما يتصل بها من تطورات والإبلاغ عنها في الصومال، ولا سيما في المنطقة المسؤولة عنها البعثة، التي تؤثر في تنفيذ ولاية البعثة؛

(ب) دعم المساعي الحميدة للممثل الخاص لرئيس المفوضية خلال الاتصالات السياسية والدبلوماسية؛

(ج) التنسيق مع السلطات الحكومية على مستوى الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية، والعمل بوصفها تمثيلا سياسيا للبعثة على الصعيد الإقليمي؛

(د) مواصلة العمل بوصفه جهة التنسيق للبعثة بشأن تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال للمسائل ذات الصلة على صعيد الاتحاد والولايات؛

(هـ) تقديم الدعم إلى العمليات السياسية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك المصالحة والتحول إلى النظام الاتحادي واستعراض الدستور والعمليات الانتخابية، بالتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين.

٤ - خطة التنفيذ

١٠٢ - سيتم تنفيذ المفهوم المدني والمبادرات، بالتماشي مع الخطة الانتقالية في الصومال، على ثلاث مراحل، تمتد من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وسيتطلب ذلك إجراء

مجموعة من الأنشطة الشاملة من أجل دعم الجهود التي تسير على ثلاثة مسارات وهي تشمل ما يلي: أنشطة بناء ودعم القدرات العملياتية والمؤسسية، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية في الخطة الانتقالية في الصومال.

١٠٣ - وستكرس المرحلة ١ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩) لوضع خطة التنفيذ، وإعادة تشكيل العنصر المدني وإعادة تنظيمه للنشر في جميع قطاعات البعثة (وعواصم الولايات الاتحادية). وستركز أنشطة المرحلة ٢ (تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠) على بناء قدرات المؤسسات المحلية، وتعزيز التعاون المدني - العسكري، وإشراك المجتمعات المحلية بما في ذلك دعم الحوار والمصالحة. وأخيرا، ستركز أنشطة المرحلة ٣ (كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١) على تيسير الخفض التدريجي للبعثة والانتقال إلى عملية أمنية يقودها الصوماليون.

١٠٤ - ويتطلب التنفيذ الفعال للمهام التي كلف بها العنصر المدني وجوده في جميع الولايات الاتحادية في المنطقة المسؤولة عنها البعثة. ومع ذلك، تتطلب القيود المفروضة على الموارد والتحولات درجة من المرونة فيما يتعلق بالمواقع الجغرافية ذات الأولوية، وكذلك المهام. وهناك أيضا التزام بزيادة تعيين الموظفين الوطنيين تدريجيا.

١٠٥ - وستقوم البعثة بنشر موظفين مدنيين في أربعة مواقع، وهي: ولاية جنوب غرب (بايدوا)، وجوبالاند (كيسمايو)، وهيرشبيلي (جوهر وبلدوين)، وذلك كخطوة أولى من خطوات دعم تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال، وبالإضافة إلى الوجود المدني القائم ونطاق تغطيتها لمنطقة مقديشو وبنادير وكذلك استخدام ضباط الاتصال على صعيد المجتمعات المحلية الذين يغطون حاليا جلمدج. ومن ثم سيكون لدى البعثة مدنيون منتشرون في خمسة من قطاعاتها الستة (باستثناء دوبلي في القطاع ٢) وعواصم الولايات الاتحادية، وستنظر في طلبات الحكومة الاتحادية والإدارة المحلية لزيادة قدرتها بما يتجاوز استخدام ضباط الاتصال على صعيد المجتمعات المحلية في جلمدج التي ليست لديها قوات عسكرية حاليا.

١٠٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة شرطة البعثة الحالية والموسّعة والدعم المحتمل الذي تقدمه قوات البعثة العسكرية في السودان إلى قوات الأمن الصومالية في جميع مناطق مسؤولية البعثة، يستلزمان كذلك النظر في نشر موظفين مدنيين إضافيين في جلمدج. وفي المرحلة الأولى، ستنشر البعثة ٣ موظفين دوليين وموظفا وطنيا في كل من المواقع الأربعة. وفي المرحلة الثانية، ستركز الجهود المدنية على المجالات المواضيعية الأساسية، بينما في المرحلة الثالثة، سوف يسترشد التكوين المدني بالحالة المتطورة على أرض الواقع.

١٠٧ - ويتألف مفهوم النشر المدني من أفرقة القطاعات المدنية التي تم نشرها لتمكين البعثة من تركيز جهودها على دعم العملية الانتقالية، مع القيام في نفس الوقت بتوفير طريقة أكثر تنسيقًا وتعاونًا وتوازنًا إلى جانب الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وستكون أفرقة القطاعات المدنية أفرقة متعددة الأنشطة وتؤدي مجموعة متنوعة من المهام لدعم تنفيذ العملية الانتقالية.

حادي عشر - دعم البعثة

١٠٨ - ييسر دعم البعثة توفير الدعم الأساسي لعناصر البعثة، ويضمن، وفقًا لمعايير الخطة الانتقالية في الصومال، دعمًا لوجستيًا فعالًا لمراكز القطاعات اللوجستية، ومواقع الكتائب اللوجستية، ومواقع أفرقة الشرطة، والقواعد الأمامية للعمليات، ودعم عمليات البعثة في المستقبل. ودعم البعثة هو جهد منسق

بين مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء ذوي المسؤوليات المحددة بوضوح.

١ - الأهداف

١٠٩ - توفير إطار للدعم اللوجستي من أجل تمكين العمليات دعما لعناصر البعثة (المدني والعسكري والشرطي) من أجل تلبية أو تنفيذ أهدافها العملياتية والمقررة على النحو المنصوص عليه في مفهوم العمليات الاستراتيجية لعام ٢٠١٨.

١١٠ - توفير الدعم اللوجستي والإداري من خلال شبكة دعم مرنة من أجل دعم تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال بما في ذلك العمليات المتحركة وأنشطة تحقيق الاستقرار.

٢ - افتراضات التخطيط

١١١ - سيواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تقديم الدعم اللوجستي إلى البعثة وفقا لمذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن تقديم الدعم إلى البعثة، من خلال اتفاقات تنفيذ الدعم ومفهوم دعم البعثة.

١١٢ - وسيوفر المكتب حزمة دعم قتالية غير قاتلة موجهة إلى ٩٠٠ ١٠ من قوات الأمن الصومالية التي تشارك في عمليات مشتركة مع البعثة.

٣ - المهام

المرحلة الأولى (٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩)

١١٣ - توفير الدعم اللوجستي لإنشاء قواعد أمامية للعمليات ومراكز شرطة جديدة (البعثة وقوات الأمن الصومالية) والعمليات المتنقلة بما في ذلك نشر طائرات الهليكوبتر العسكرية المتعددة الأغراض والهجومية. ولتحقيق هذه الغاية، سيتم الاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) مواصلة تقديم الدعم اللوجستي، بما في ذلك تقديم هذا الدعم إلى العمليات المتنقلة والمحددة الهدف؛

(ب) توفير مواد من أجل إنشاء قواعد أمامية للعمليات ومراكز شرطة؛

(ج) تقديم الدعم الطبي المعزز؛

(د) دعم تخفيض عدد الجنود؛

(هـ) نشر معدات جديدة مملوكة للوحدات وفقا للاحتياجات العملياتية المنقحة (معدات آلية أو ميكانيكية)؛

(و) نشر عناصر تمكين إضافية (طائرات هليكوبتر عسكرية متعددة الأغراض وهجومية)؛

(ز) دعم المنطقة المسؤولة عنها الشرطة.

المرحلة الثانية (تموز/يوليه ٢٠١٩ – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠)

١١٤ – تقديم الدعم اللوجستي المتواصل من أجل إنشاء قواعد أمامية للعمليات ومراكز شرطة إضافية (البعثة وقوات الأمن الصومالية) في المناطق المستعادة حديثا وفي العمليات المتنقلة؛ وتقديم الدعم اللوجستي إلى نشر أفراد الشرطة في هيرشبيلي وجلمجدود فضلا عن تقديم الدعم اللوجستي للعملية الانتخابية. وسيتم الاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) مواصلة تقديم الدعم اللوجستي، بما في ذلك تقديم هذا الدعم إلى العمليات المتنقلة والمحددة الهدف؛

(ب) دعم إنشاء قواعد أمامية جديدة للعمليات على طول طريق الإمداد الرئيسي المفتوح؛

(ج) دعم إنشاء مراكز شرطة تابعة للبعثة واستدامتها؛

(د) دعم العمليات المشتركة بين البعثة وقوات الأمن الصومالية؛

(هـ) دعم إنشاء قواعد أمامية جديدة للعمليات عند الاقتضاء (البعثة/قوات الأمن الصومالية)؛

(و) دعم عملية الانتخابات.

المرحلة الثالثة (كانون الثاني/يناير – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١)

١١٥ – مواصلة تقديم الدعم اللوجستي إلى عمليات البعثة وقوات الأمن الصومالية فضلا عن العملية الانتخابية. وسيتم الاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) مواصلة تقديم الدعم اللوجستي، بما في ذلك تقديم هذا الدعم إلى العمليات المتنقلة والمحددة الهدف؛

(ب) دعم نقل القوات والمعدات المملوكة للوحدات؛

(ج) دعم توسيع المعسكرات القائمة؛

(د) دعم إغلاق قواعد أمامية للعمليات؛

(هـ) دعم عملية الانتخابات.

٤ – خطة التنفيذ

١١٦ – تتكون شبكة الدعم من قاعدة الدعم في مومباسا، وقاعدة اللوجستيات في مقديشو، ومراكز لوجستية للقطاعات، ومواقع لوجستية للكتائب، ومواقع أفرقة للشرطة، وقواعد أمامية للعمليات وغيرها من المواقع المتفق عليها. وإعادة الإمداد البري هي وسيلة النقل الأساسية حيث تظل عمليات إعادة التزويد الجوي والنهري بمثابة خيارات على سبيل الاستثناء. وتضم الشبكة اللوجستية العملياتية ثلاث مراحل، على النحو التالي:

١١٧ – **مراكز لوجستية للقطاعات**: تشغل المراكز اللوجستية للقطاعات والمستودعات القطاعية نفس المراكز مع مقار القطاعات. وسيقدم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الإمدادات اللوجستية وفقا للاحتياجات اللوجستية المتفق عليها. وتوزع المراكز اللوجستية للقطاعات الإمدادات على

المواقع اللوجستية للكتائب ومواقع أفرقة الشرطة والقواعد الأمامية للعمليات. ويحتفظ بالاحتياطيات وفقا للمعايير المتفق عليها.

١١٨ - **المواقع اللوجستية للكتائب:** تحدد البعثة المواقع اللوجستية للكتائب مع مراعاة المتطلبات العملياتية. وسيقدم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الإمدادات اللوجستية وفقا للاحتياجات اللوجستية المتفق عليها. والقطاعات مسؤولة عن تقديم الدعم من المواقع اللوجستية للكتائب إلى القواعد الأمامية للعمليات.

١١٩ - **مواقع وحدات قوات الأمن الصومالية:** سيقدم المكتب إمدادات لوجستية إلى مواقع وحدات قوات الأمن الصومالية التي لا تتمكن قوات الأمن الصومالية من تقديمها عن طريق وسائل الإيصال الخاصة بها.

٥ - الدعم المقدم إلى البعثة

١٢٠ - وفقًا لمذكرة التفاهم لعام ٢٠١٦، يقدم المكتب الفئات الرئيسية التالية من الدعم إلى البعثة: الوقود ومواد التشحيم، وحصص الإعاشة، وقسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقسم مراقبة التحركات، ونظام المعلومات الجغرافية، والقدرة على إدارة تهديدات المتفجرات، والخدمات الطبية وخدمات الطيران، ودعم المعلومات العامة، والتدريب، والتموين، والمتاجر العامة والتنظيف والأثاث، والشؤون الهندسية ومخازن الدفاع الميداني، وبناء مقرات القطاعات، وخدمات النقل، والرفاهية، واللوازم العامة وخدمات المعسكرات (لمزيد من التفاصيل، انظر مفهوم مهمة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال - مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في المرفق هاء).

٦ - الدعم المقدم إلى قوات الأمن الصومالية

١٢١ - تقدم مصادر مختلفة الدعم إلى قوات الأمن الصومالية، من بينها الحكومة الاتحادية والبعثة والمكتب، والشركاء. وتضطلع الحكومة الاتحادية بالمسؤولية الرئيسية عن تقديم الدعم إلى قوات الأمن الصومالية بدعم من الكيانات التالية.

ثاني عشر - الاتصالات الاستراتيجية

١٢٢ - في سبيل دعم العملية الانتقالية، ستنفذ وحدة شؤون الإعلام، بدعم من فريق الدعم الإعلامي التابع للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، استراتيجية اتصالات قوية وشاملة في إطار العملية الانتقالية للبعثة، مع بناء الثقة في البعثة في مختلف المجتمعات المحلية في الصومال. وسوف تتولى الاستراتيجية الإعلام عما تقوم به من جهود عملياتية وجهود لبناء القدرات وتحقيق الاستقرار بهدف إعادة بناء الصومال.

١٢٣ - وسيركز النهج المتبع في تنفيذ الجهود الإعلامية دعما لمفهوم العمليات على تأثير أنشطة البعثة في العملية الانتقالية، بهدف رئيسي هو كسب قلوب وعقول عامة الشعب الصومالي. وسيتضمن النهج أيضًا، كنشاط أساسي، حملة لمواجهة خطاب التطرف العنيف. وسيتم الاضطلاع بأنشطة التوعية على المستويين الاتحادي والإقليمي من أجل توسيع نطاق مشاركة أبناء الشعب الصومالي، مع استهداف الشباب والنساء بوصفهما عنصرا ديمغرافيا رئيسيا على مستوى القواعد الشعبية. وسيتم أيضًا استخدام الوسائط الرقمية والتكنولوجيا الميدانية من أجل التواصل على نحو أسرع وتنافسي وفعال.

١ - الأهداف

١٢٤ - الإعلام بشكل فعال عن تنفيذ الخطة الانتقالية؛ وتسليط الضوء على المعالم الرئيسية وإعادة صياغة استراتيجية من أجل دعم جهود تحقيق الاستقرار واستعادة السلام في الصومال؛ وتبادل المعلومات الموثوقة بشكل استباقي لتكذيب دعاية الجماعات المتطرفة ومواجهتها، وإدارة أزمات الاتصال الناتجة عن القضايا الناشئة في البعثة.

٢ - افتراضات التخطيط

١٢٥ - ستنفذ الخطة الانتقالية والأنشطة الرئيسية على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢٤٣١ (٢٠١٨).

١٢٦ - وستواصل البعثة تلقي الدعم اللوجستي للاتصال الاستراتيجي من الأمم المتحدة والشركاء المانحين على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ١٩١٠ (٢٠١٠) والقرارات اللاحقة.

١٢٧ - وسيجري إطلاع فريق الاتصالات في الوقت المناسب بشأن المسائل المتعلقة بالعمليات العسكرية وعمليات الشرطة، وكذلك التعاون المدني - العسكري والمشاريع السريعة الأثر من أجل الحصول على دعم شامل ومدعوم بالتأثير.

٣ - المهام

١٢٨ - من أجل تقديم الدعم الفعال في مجال الاتصالات تنفيذا لولاية البعثة، سيتم الاضطلاع بالمهام التالية على نحو متسلسل وتمشيا مع المراحل الثلاث للخطة الانتقالية في الصومال.

(أ) القيام بحملة إعلامية لمكافحة التطرف؛

(ب) الاضطلاع بأنشطة لتعزيز إبراز صورة البعثة وفهم ولايتها بوجه عام، مع التركيز على العملية الانتقالية؛

(ج) ضمان تعزيز التنسيق عند تبادل الرسائل بين البعثة والحكومة والأمم المتحدة والشركاء الآخرين؛

(د) توفير التدريب على بناء القدرات في مجالي الإعلام والاتصال للموظفين المعارين من وزارة الإعلام والجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية؛

(هـ) توفير تغطية إعلامية مدفوعة بالتأثير تستهدف بناء قدرات قوات الأمن الصومالية وتولي المسؤولية عن الأمن من البعثة؛

(و) إجراء اتصالات في الوقت المناسب بشأن التدابير المتخذة للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، واحترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين أثناء القيام بعمليات، والتصدي بشكل حاسم وفعال للقضايا الناشئة؛

(ز) تركيز الاتصالات لإبراز الدور المتزايد الذي تقوم به قوات الأمن الصومالية في تحمل المسؤولية عن الأمن واستمرار تخفيض عدد أفراد البعثة.

٤ - خطة التنفيذ

١٢٩ - سيضطلع فريق الاتصالات الاستراتيجية بأنشطة توعية أوسع نطاقا على مستوى القواعد الشعبية من أجل تيسير الخطاب العام. وسيشمل ذلك اللقاءات الإعلامية، والندوات الشعبية، والمناقشات العامة/المدرسية، والعروض الدرامية، ومسابقات الشعر، وغير ذلك.

١٣٠ - وستستخدم الاذاعة، أكثر وسائل الاتصال الجماهيري فعالية في الصومال، في تيسير نشر المعلومات والمشاركة في القضايا محل الاهتمام الوطني، بما في ذلك الانتخابات على مستوى الحكومة والولايات الأعضاء في الاتحاد ومشاريع تحسين سبل المعيشة.

١٣١ - وستستخدم أيضا التكنولوجيا الميدانية والوسائط الرقمية في تعزيز جمع ونشر المعلومات بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وستستخدم وسائط إعلام رقمية في الاستجابة بسرعة للقضايا والتأثير على المفاهيم، وخصوصا بالنسبة للحملة الإعلامية لمكافحة التطرف العنيف.

١٣٢ - وسيعاد تشكيل فريق الدعم الإعلامي، وهو فريق متعاقد لتقديم الدعم للبعثة، بحيث يتم دمج أفرقة الاتصال الصومالية في المجتمعات المحلية، وتوفير أفرقة متنقلة والقدرة على تغطية العمليات.

ثالث عشر - آليات التنسيق

١٣٣ - إن التنسيق الاستراتيجي للدعم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية/أفراد شرطة والشركاء أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق مستويات الدعم الناجحة للبعثة. ومن الأهمية بمكان التنسيق العملياتي للدعم بين البعثة والمكتب وقوات الأمن الصومالية والشركاء لضمان التنفيذ الفعال للدعم المطلوب لإجراء عمليات مشتركة على نحو ناجح.

١٣٤ - وفي هذا الصدد، يوجد عدد من آليات التنسيق الداخلي والخارجي على المستوى القيادي والعملي لتيسير إدارة البعثات. وتشمل هذه الآليات عقد اجتماعات كل أسبوعين لفريق القيادة العليا التابع للبعثة، ومؤتمرات قادة القطاعات، واجتماعات مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية على مستوى المقر الرئيسي للبعثة ومقر قيادة القطاعات، واجتماع مجموعة العمل المدنية والعسكرية، واجتماعات التنسيق اللوجستي، واجتماعات لجنة استعراض المشاريع.

١٣٥ - وسيستمر التنسيق مع الأمم المتحدة في المقام الأول من خلال منتدى تنسيق القيادة العليا بين البعثة وبعثة تقديم المساعدة/مكتب الدعم الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة عقد اجتماعات مشتركة منتظمة بين أفرقة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

١٣٦ - وسيستمر التنسيق مع فريق الشركاء الأوسع، بما في ذلك الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، من خلال آلية فروع النهج الشامل للأمن. وتشمل هذه الآلية آليات تقودها الحكومة الاتحادية، مثل المنتدى الوطني لتنسيق تحقيق الاستقرار وأفرقة التخطيط والتسليم، ومنتديات تحقيق الاستقرار بالولايات الاتحادية الأعضاء، والآليات المواضيعية مثل الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة والحماية وحقوق الإنسان، واتحاد المنظمات غير الحكومية ووزارة الشؤون الإنسانية، وكذلك فرقة العمل الفعالة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والصومال.

الضميمة ٢

تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الحالة في الصومال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أولا – مقدمة

١ – أعاد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أثناء جلسته ٧٨٢ المعقودة في نواكشوط بموريتانيا في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، التأكيد على أهمية تقديم تقارير دورية عن تطورات الحالة في الصومال وأنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وهذا التقرير مقدم عملا ببيان مجلس السلام والأمن، وكذلك الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٣١ (٢٠١٨) الذي اعتمده المجلس في جلسته ٨٣٢١ في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨. وفي القرار، طلب المجلس إلى الاتحاد الأفريقي أن يطلعه بانتظام، من خلال الأمين العام، على سير تنفيذ ولاية البعثة، وأن يبلغ المجلس بالتطورات بانتظام من خلال توفير العروض الشفوية بخصوص آخر المستجدات والتقارير الخطية.

٢ – ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت في الصومال خلال الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ويغطي أيضا الجوانب المتعلقة بأنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ثانيا – التطورات السياسية

٣ – ما برحت حكومة الصومال الاتحادية تحقق تقدّما كبيرا في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار والمصالحة وبناء الدولة. وتواصل أيضا اتخاذ خطوات كبيرة في علاقاتها الدولية والإقليمية وفي البناء على الزخم الإيجابي الناشئ في القرن الأفريقي بأكمله، والذي يسهم في تعزيز السلام في المنطقة. وبوجه الخصوص، فإن الاجتماع الثلاثي الذي عُقد بين رئيس الصومال ورئيس إريتريا ورئيس وزراء إثيوبيا في أسمرا بإريتريا في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ قد أضاف إلى ذلك الزخم. وشكّل هذا الاجتماع التاريخي بداية حقبة جديدة في العلاقات الدبلوماسية الإقليمية وأسفر عن إصدار إعلان مشترك بشأن الأمن والتعاون الاقتصادي على الصعيد الإقليمي.

٤ – ويُشكِّل اعتماد الخطة الانتقالية في الصومال والتعجيل بتنفيذها برهانا على التزام حكومة الصومال الاتحادية بالإمساك بزمام المهام السياسية والاقتصادية والأمنية في البلد.

٥ – وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي، تمشيا مع ولايتها ومع المهام المنصوص عليها في البيان الصادر عن الجلسة ٧٨٢ لمجلس السلام والأمن بشأن الصومال وتمشيا كذلك مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٣١ (٢٠١٨)، دعم جهود حكومة الصومال الاتحادية الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار، وتعزيز تنفيذ العملية السياسية وعمليات تحقيق الاستقرار والمصالحة وبناء السلام. ولهذا الغرض، تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي، بالاشتراك مع أعضاء المجتمع الدولي، دعم توطيد النظام الاتحادي وإجراء الإصلاحات السياسية الأساسية، بما في ذلك التوصل إلى اتفاقات بشأن خارطة الطريق السياسية لعام ٢٠٢٠، وتنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال، والأهم من ذلك، الاتفاق على النموذج الانتخابي.

٦ - وتضطلع السلطة التشريعية في الحكومة الاتحادية الصومالية بدور محوري في مراقبة أنشطة الحكومة، وفي الإسهام في تيسير العمليات السياسية. وكان مجلس الشعب في عطلة ولم ينعقد من جديد إلا في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وتوجد لدى البرلمان الآن تشريعات بالغة الأهمية جاهزة للإصدار بشأن تحقيق العملية السياسية واتفاقات بشأن عمليات مجلس الأمن الوطني. ومن أجل دفع عجلة السياسة الشاملة للجميع، على النحو المبين في خطة التنمية الوطنية، أعدت الحكومة ٤٣ مشروع قانون، منها ٢٣ مشروعا مطروحا في البرلمان، ووضعت أيضا ٢٩ سياسة، وأنشأت ١٧ وكالة لتوجيه هذه العمليات. وهناك حتى الآن تفاؤل بأن البرلمان سييسر سن التشريعات الأساسية لدفع تحقيق خارطة الطريق السياسية بما في ذلك، على سبيل المثال، إجراء انتخابات عامة في البلد في عام ٢٠٢٠.

٧ - وتتواصل أيضا عملية مراجعة الدستور، حيث جرت بالفعل صياغة الفصول الخمسة الأولى من الدستور ومن المتوقع إتمام خمسة فصول أخرى بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ووفقاً لالتزامات حكومة الصومال الاتحادية، أقر مجلس الوزراء نموذج العدالة الاتحادي، ومن المقرر عرض الاتفاقات بشأن توزيع السلطة أمام مجلس الأمن الوطني المقبل. وعلاوة على ذلك، من المقرر عرض مقترحات مراجعة الدستور المتعلقة بنظام المالية العامة الاتحادي والدستور المنقح على مجلس الأمن الوطني بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ومن المتوقع أن تلي ذلك عمليات مطلوبة أخرى تفضي إلى إتمام الدستور الاتحادي المؤقت بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

٨ - وتتقيد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالجداول الزمنية المحدَّدة للانتخابات الاتحادية في عام ٢٠٢١، وبذلك فإنها تواصل البرهنة على قدرتها على إدارة وتيسير العمليات المطلوبة. وكجزء من تلك الجهود، أجرت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات خمس انتخابات فرعية، ويسرت التسجيل المؤقت لـ ٢٢ حزبا سياسيا، ونفذت أنشطتها باستخدام ٣٤ في المائة من أموال ميزانية عام ٢٠١٨، منها ٢٦ في المائة قدمتها حكومة الصومال الاتحادية و ٨ في المائة قدمها المجتمع الدولي. وبعد الاتفاق على نموذج انتخابي (التمثيل النسبي بنظام القوائم المغلقة) المبرم في حزيران/يونيه ٢٠١٨ بشأن الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٠، تعمل حكومة الصومال الاتحادية على إتمام القانون الانتخابي. وانتهت حكومة الصومال الاتحادية أيضا من منهج تثقيف الناخبين الرامي إلى تمكين الصوماليين، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة؛ وحدَّدت الحكومة ١ ٦٧٣ مركزا انتخابيا باستخدام نظام المعلومات الجغرافية، واعتمدت نظاما للتسجيل البيومتري. وكخطوة مقبلة، تعكف اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على التحقق من مراكز الناخبين وإنشاء مكاتب في المناطق.

٩ - وبينما تواصل حكومة الصومال الاتحادية إحراز تقدم كبير على النحو المبين أعلاه، فإن علاقتها بالولايات الاتحادية الأعضاء بحاجة إلى مزيد من التحسين. وتجدر الإشارة إلى أنه من المزمع أن تجري انتخابات في الشهور المقبلة في أغلب الولايات الاتحادية الأعضاء. ولذا فإن الحملات السياسية الجارية حاليا قد فاقمت الشكوك المتبادلة التي سبَّبت بدورها بعض التوترات السياسية بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء.

١٠ - ونتيجة لذلك، فإن مجلس التعاون بين الولايات، وهو منتدى لقيادة الولايات الاتحادية الأعضاء أُنشئ للتداول والاتفاق على مصالح الولايات الاتحادية الأعضاء، اجتمع أربع مرات بقادة الولايات الاتحادية الأعضاء، مكررا التأكيد على ضرورة تسريع الخطوات التي تتخذها حكومة الصومال الاتحادية وما تحرزه من تقدم بشأن تنفيذ الاتفاقات السياسية، بما في ذلك الاتفاق على هيكل الأمن الوطني.

وحظيت هذه المسألة بمزيد من الاهتمام في الجلسة الثالثة لمجلس التعاون بين الولايات المعقودة في كيسمايو، بجوبالاند والتي تُوِّجت بإصدار بيان شديد اللهجة لمجلس التعاون بين الولايات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وسلّط البيان الضوء على التحديات السياسية والأمنية والتنفيذية التي تعرقل العلاقة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. وردا على ذلك، دعا مكتب رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، فخامة الرئيس محمد فارماجو، إلى اجتماع طارئ لمجلس الأمن الوطني في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في مقديشو. وامتنع قادة الولايات الاتحادية الأعضاء عن حضور الاجتماع، ودعوا عوضا عن ذلك إلى وساطة ''طرف ثالث''، وهو ما رفضه رئيس وزراء الصومال، معالي السيد حسن علي خيري.

١١ - وكجزء من الجهود الرامية إلى الخروج من هذا المأزق، اتخذ أعضاء مجلس الشيوخ في البرلمان الاتحادي خطوات في شهر أيلول/سبتمبر للوساطة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء عن طريق إيفاد لجان إلى ولايات جوبالاند، وجنوب غرب، وبونتلاند، وغالمودوغ، وهيرشبيلي. وفي هذا الصدد، أجرى أعضاء مجلس الشيوخ مناقشات مع القادة الإقليميين وأحاطوا علما بشواغلهم. وإضافة إلى ذلك، شكَّل رئيس الوزراء الصومالي في شهر تشرين الأول/أكتوبر لجنة وزارية تضم وزراء المالية والأمن والداخلية والدستور لمعالجة الشواغل التي أثارتها الولايات الإقليمية من خلال مجلس التعاون بين الولايات.

١٢ - وبالرغم من الجهود المذكورة أعلاه، لم يتم التوصل إلى حل لإزالة العقبات التي تعرقل إقامة علاقات سلسة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء حتى الآن. وعوضا عن ذلك، خرجت الجلسة الرابعة لمجلس التعاون بين الولايات المعقودة من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر في غاروي، بونتلاند، بنتائج حاسمة. وتشمل هذه النتائج تشكيل قوات أمن مشتركة بين الولايات تستمد أفرادها من قوات الدراويش الإقليمية؛ وإنشاء آلية لمجلس الأمن مشتركة بين الولايات تضطلع بالمسؤولية عن تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال، وإنشاء صندوق أمني تجمع فيه الميزانيات التي ستخصص لدعم القوات المشتركة بين الولايات. وتمثل هذه المواقف بعض التباين عن الخطة الانتقالية في الصومال، التي أقرتها الولايات الاتحادية الأعضاء في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، سيؤدي إنشاء آلية لمجلس الأمن مشتركة بين الولايات إلى تكرار دور مجلس الأمن الوطني. وهذا من شأنه خلق نظام مواز ستصعب إدارته من المنظورين السياسي والمالي.

١٣ - وإضافة إلى ذلك، أكد قادة مجلس التعاون بين الولايات مجددا أنهم لن يتعاونوا مع حكومة الصومال الاتحادية ما دامت عاجزة عن معالجة مظالمهم المعلنة. ودعا قادة مجلس التعاون بين الولايات في هذا الصدد إلى عقد مؤتمر استشاري وطني في غضون ٤٥ يوما في دوسمريب، بولاية غالمودوغ، لمعالجة تلك المسائل. ويؤدي هذا الجمود المتواصل إلى صرف اهتمام حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء عن تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال وغيرها من الأولويات الرئيسية للعملية الانتقالية. وفي حالة عدم معالجة العلاقات المتوترة حالياً بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، فسوف يتواصل تدهورها وقد تفضي إلى عواقب خطيرة على العملية السياسية في الصومال، ولا سيما مسائل المصالحة ومراجعة الدستور والوحدة الاتحادية.

ثالثا – الحالة الأمنية

١٤ – الحالة الأمنية الكلية لا تزال قابلة للانفجار وغير مستقرة، إذ تواصل حركة الشباب اللجوء إلى استعمال الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع/الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات كسلاح، في ضوء محدودية قدرتها على الاستهداف الفعال لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال باستخدام وسائل أخرى. وتواصل حركة الشباب الحفاظ على وجودها جنوب ووسط الصومال، حيث تستخدم الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع/الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات كسلاح رئيسي من أسلحتها. وإضافة إلى ذلك، تنصب حركة الشباب كمائن محدودة على طول طرق الإمداد الرئيسية، وتستخدم تكتيكات غير متناظرة، بما في ذلك الهجمات بمدافع الهاون، والتفجيرات الانتحارية، والهجمات المعقدة، فضلا عن الاغتيالات المستهدفة بغرض بث الخوف في صفوف السكان. وقد نجحت الجماعة الإرهابية، التي يُقدَّر عدد مقاتليها بين ٠٠٠ ٥ و ٠٠٠ ٧ مقاتل موزعين على مناطق مختلفة، في اختراق مناطق غير مستعادة داخل وادي جوبا، وشبيلي السفلى، وشبيلي الوسطى، وهيران العليا، وغيدو العليا، ومن ثم تقييد حركة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوات الأمن الصومالية، والمدنيين، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون والعاملون في المجال الإنساني.

١٥ – ولا تزال قدرة حركة الشباب على احتلال أراض رئيسية وتخفي المقاتلين بين السكان المحليين لشن هجمات غير متناظرة ومنع قوات الأمن من الوصول إلى تلك المناطق، تُشكِّل تحديا خطيرا لبعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية. وبالمثل، فإن الوجود المزعوم لمقاتلين يقدر عددهم ما بين ١٥٠ و ١٨٠ مقاتلا مواليا لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في جبال قندالا في بونتلاند، هو أيضا مدعاة للقلق. وإضافة إلى ذلك، وإذ يُلاحَظ وجود لجماعة حركة الشباب المحلية في بونتلاند يُقدَّر قوامه بـ ٦٠٠ مقاتل، فمن المرجح أن تتزايد الهجمات، غالباً باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع/الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات المدعومة بهجمات انتحارية وهجمات بالأسلحة الصغيرة، فضلاً عن الاغتيالات المحتملة.

١٦ – وفي الماضي القريب، برهنت حركة الشباب على قدرتها على مهاجمة بعض مواقع الجيش الوطني الصومالي والاستيلاء عليها باستخدام خليط من التكتيكات التقليدية وغير المتناظرة بغية إلحاق أقصى قدر من الخسائر وعرقلة أي تدخل ممكن. وقد تأكد ذلك حينما شنت حركة الشباب عمليات على مواقع الجيش الوطني الصومالي في داينوني، وجوفجادود بوراي، وبولو مارير واستولت عليها بصورة مؤقتة. وإضافة إلى قدرة حركة الشباب على التحرُّك دون عوائق نسبيا على امتداد بعض المناطق، توفر الحركة حكما بديلا وخدمات بديلة للسكان الخاضعين لسيطرتها كما تُولِّد إيرادات كبيرة من خلال الضرائب التي تجبر السكان على دفعها.

١٧ – ومنذ اعتماد الخطة الانتقالية في الصومال، عكفت حكومة الصومال الاتحادية على التخطيط العملياتي لتنفيذ الخطة، ولا سيما الأولويات المنصوص عليها في المرحلة الأولى. ويجري ذلك إضافةً إلى إصلاحات تشمل إعادة تنظيم تدابير القيادة والسيطرة، وتوزيع الأسلحة والذخيرة، وتدريب قوات الأمن الصومالية. وعلاوة على ذلك، أُدمج ١ ٧٢٧ ضابطا من وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية في قوة الشرطة الاتحادية الصومالية كجزء من الإصلاحات الهيكلية بغرض تعزيز الأمن في مقديشو وفي جميع أنحاء البلد، والقضاء على التداخل والتكرار في المهام بين مختلف القوات والمؤسسات الأمنية.

١٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، شنّ لواء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر التابع للجيش الوطني الصومالي عملية بدبادو على ثلاثة محاور بغرض الاستيلاء على بلعد ومركا وبُصرة. وإضافة إلى ذلك، حرر الجيش الوطني الصومالي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ المناطق الساحلية التي تربط مقديشو بمركا (عاصمة منطقة شبيلي السفلى). وشنت قوات الجيش الوطني الصومالي أيضا، مدعومة بقوات بعثة الاتحاد الأفريقي، عمليات مشتركة ضد قواعد حركة الشباب بين بلعد وأفغوي في منطقتي شبيلي السفلى والوسطى من أجل تعزيز الأمن على الطريق الرئيسي بين المقاطعتين. وتتماشى هذه العمليات مع أهداف الخطة الانتقالية في الصومال وتُشكِّل جزءا من الجهود المتواصلة الرامية إلى تعزيز الأمن حول مدينة مقديشو.

رابعا - الحالة الاقتصادية

١٩ - في خضم البيئة السياسية والأمنية المحفوفة بالتحديات في الصومال، أخذ النشاط الاقتصادي يتعافى من آثار الجفاف في عام ٢٠١٧. ومع تنفيذ خطة مالية جيدة كجزء من خطة الإصلاح، ومجيء موسم مطير جيد، وبدعم من التدفقات المستمرة للتحويلات والمنح، من المتوقع أن يزيد النمو في الصومال في عام ٢٠١٨ كما يُتوقع تراجع التضخم. وأتاح التقدم الاقتصادي المحرز مؤخرا للصومال أن يصبح مؤهلا لتصفية المتأخرات في تموز/يوليه ٢٠١٨. وشكَّل ذلك خطوة كبيرة نحو تخفيف أعباء الديون.

٢٠ - وإضافة إلى ذلك، وكجزء من الجهود المتواصلة الرامية إلى تعزيز روابط الصومال بشركاء دوليين مختلفين، سافر الرئيس محمد عبد الله ''فارماجو'' إلى الصين لحضور مؤتمر القمة السابع لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا. ومن النتائج البارزة لهذه الزيارة التوقيع على مذكرة تفاهم تتيح للصومال الانضمام إلى ''مبادرة الحزام والطريق''، فضلاً عن إبرام اتفاق بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني مع الصين.

٢١ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أعلن الاتحاد الأوروبي عن أول دعم مباشر للميزانية على الإطلاق يقدمه للحكومة الاتحادية الصومالية بمبلغ مجموعه ١٠٠ مليون يورو. ومن المتوقع صرف الأموال اعتباراً من الربع الأخير من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢١ دعماً للاتحادية. ويرمي هذا الدعم إلى زيادة قدرة حكومة الصومال الاتحادية زيادة تدريجية على تقديم الخدمات الأساسية للشعب الصومالي. ويُشكِّل برنامج دعم الميزانية جزءا من استجابة دولية أوسع لسجل حكومة الصومال الاتحادية الإيجابي بشأن إصلاح السياسات وتنفيذها. وجاء الإعلان عن هذا البرنامج بعد يوم واحد من إعلان البنك الدولي عن أول تمويل (قيمته ٨٠ مليون دولار) يقدمه إلى حكومة الصومال الاتحادية في إطار المساعدة الإنمائية الدولية بعد أكثر من ٣٠ عاما. وهو يأتي أيضا في أعقاب تقييم مؤقت إيجابي أجراه صندوق النقد الدولي في الآونة الاخيرة للبرنامج الثالث للصومال الذي يشرف عليه موظفو الصندوق. وسيساعد البرنامج الذي يشرف عليه الموظفون الخاص بالصومال في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وإعادة بناء المؤسسات الاقتصادية الرئيسية، وبناء سجل بشأن إصلاح السياسات وتنفيذها.

خامسا - إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٢٢ - امتثالا للأطر الزمنية لتنفيذ المهام ذات الأولوية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المنصوص عليها في البيان الصادر عن الجلسة ٧٨٢ لمجلس السلام والأمن وفي قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٣١، أُجري تقييم التأهب العملياتي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من جانب الاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء. وكان تقييم التأهب العملياتي يهدف إلى تحديد القدرات التمكينية المطلوبة والمقتضيات المندرجة ضمن الحد الأقصى المأذون به لقوات البعثة، ووضع خريطة لشرطة البعثة وعناصرها المدنية، وتحديد الفجوات على نحو يرشد عمليات التخطيط في المستقبل. ووفر تقييم التأهب العملياتي، علاوة على ذلك، الأساس لخفض القوات بمقدار ١ ٠٠٠ فرد، وإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي، ووضع مفهوم عمليات جديد لبعثة الاتحاد الأفريقي لدعم تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال. والتقرير المعد عن تقييم التأهب العملياتي لبعثة الاتحاد الأفريقي مرفق بالتقرير الحالي للرئيس.

٢٣ - ووضعت بعثة الاتحاد الأفريقي لاحقاً مفهومها الجديد للعمليات بما يتمشى مع المتطلبات الواردة في البيان الصادر عن الجلسة ٧٨٢ لمجلس السلام والأمن وفي قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٣١، مع الإحاطة علما بنتائج تقييم التأهب العملياتي للبعثة. ويسعى مفهوم العمليات الجديد إلى إعادة مواءمة أهداف بعثة الاتحاد الأفريقي دعما للخطة الانتقالية في الصومال على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ويسلط مفهوم العمليات الجديد الضوء أيضا على المهام الرئيسية للعناصر العسكرية والشرطية والمدنية ببعثة الاتحاد الأفريقي، دعما للخطة الانتقالية في الصومال، ولهيكل الأمن الوطني، والأولويات الحكومية الرئيسية الأخرى الواردة في خرائط الطريق الأربع للحكومة الاتحادية الصومالية، وفي المقام الأول خارطة الطريق المتعلقة بالأمن والعدالة والسياسة الشاملة للجميع. وتشمل هذه الأولويات الاضطلاع بعمليات محدَّدة الأهداف ضد حركة الشباب لتيسير تحقيق الاستقرار وبسط سلطة الدولة، ودعم الحوكمة والعمليات السياسية الشاملة للجميع، وبناء قدرات قوات الأمن الصومالية، مع ضمان الامتثال لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يشير مفهوم العمليات الجديد إلى المهام المنوطة بالأفراد، بما في ذلك عناصر التمكين ومضاعفات القوة في البعثة، وإلى الجهود المتكاملة المطلوبة متى أمكن ذلك.

٢٤ - وسيؤدي الخفض التدريجي للقوات بمقدار ١ ٠٠٠ فرد إلى تخفيض قوام العنصر العسكري لبعثة الاتحاد الأفريقي من ٢٠ ٥٨٦ فردا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ١٩ ٥٨٦ فردا بحلول شباط/فبراير ٢٠١٩. ويشمل هذا الرقم القوام المعاد تشكيله البالغ ١٢٩ ضابط أركان في مقر قوات البعثة و ٨٤ ضابط أركان في المقار القطاعية. وعملا بما نص عليه قرار مجلس الأمن بتخفيض العنصر العسكري للبعثة تخفيضا تدريجيا بمقدار ١ ٠٠٠ فرد، إليكم المقترح المقدَّم من البعثة: قوات الدفاع الشعبية الأوغندية - صفر؛ قوات الدفاع الكينية - ٢٢٩؛ قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية - ٣٠١؛ قوات الدفاع الوطني الجيبوتية - ١٢٩؛ قوات الدفاع الوطني البوروندية - ٣٤١. وتنوي مفوضية الاتحاد الأفريقي، إضافة إلى ذلك، ضمان أن يكون كل مقر قطاعي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال متعدد الجنسيات وأن يشمل ضباط أركان من بلدان مختلفة داخل كل قطاع.

٢٥ - وإن إقامة مقر قطاعي متعدد الجنسيات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هي خطوة أولى نحو تحويل قطاعات البعثة إلى قطاعات متعددة الجنسيات بالكامل. وسيجري تنفيذ هذه الخطة تدريجيا للحيلولة دون أي تأثير ضار على الفعالية العملياتية للقوة. ونتيجةً للتخفيض وكجزء من إعادة التشكيل، ستقوم بعثة الاتحاد الأفريقي بتسليم بعض القواعد الأمامية للعمليات إلى قوات الأمن الصومالية كجزء من الجهود الرامية إلى نقل المسؤولية الأمنية إلى حكومة الصومال الاتحادية. ويضاف إلى ذلك أنه سيجري إغلاق ما يُتفق عليه من القواعد الأمامية للعمليات لإعادة تنظيم قوات البعثة للتركيز على الأولويات الرئيسية للمرحلة الأولى والمراحل اللاحقة من تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال وحماية قوات البعثة ذاتها.

٢٦ - وكجزء من خطة إعادة التشكيل، تنوي بعثة الاتحاد الأفريقي ضمان الفعالية القصوى لقواتها من خلال تشكيل قوات للرد السريع على مستوى القطاعات ستكون قادرة على التحرك خلال مهلة قصيرة. ومن أجل التصدي لأي أثر ينجم عن خفض القوات بمقدار ١ ٠٠٠ فرد، من المتوقع أن يُشكِّل كل قطاع قوة مرنة وقادرة على التحرك السريع لتغطية الفجوة الناجمة عن الخفض التدريجي ولإغلاق بعض القواعد الأمامية للعمليات. وستضطلع القوة المتحركة بعمليات التفتيش والتدمير أو ستهاجم جماعات المعارضة المسلحة المحدَّدة، والتي تخرج عن نطاق مناطق تأثير القواعد الأمامية للعمليات.

٢٧ - وهناك تصوُّر لنوعين من قوات الرد السريع، يتمثل أحدهما في قوة بحجم الفرق القتالية للرد على الهجمات في المراكز الإدارية أو السكانية الرئيسية التي يمكن الوصول إليها من مواقع الإطلاق. أما النوع الثاني من قوات الرد السريع، فسيتسم بالخفة، حيث يتشكل بحجم السَرية، ويكون قابلا لحمله جوا. وسيضمن ذلك القدرة على مهاجمة الأهداف العارضة، واعتراض حركة الشباب، ودعم قوات بعثة الاتحاد الأفريقي و/أو قوات الأمن الصومالية عند تعرضها للهجوم، بعيدا عن مواقع الإطلاق، في أماكن لا تستطيع قواد الرد السريع المتمركزة برا الوصول إليها. وسيكون مطلوبا توفير بعض العناصر التمكينية للقوة، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر، المجهزة بالقدرة على الطيران الليلي، لأغراض النشر و/أو السحب السريع. وعلى نفس المنوال، ستبقى الحدود بين القطاعات على ما هي عليه الأن، حيث ينصب التركيز على حماية القوة وأمن طرق الإمداد الرئيسية والمراكز السكانية الأساسية خلال المرحلة الأولى، والنظر في إعادة تنظيم القطاعات في المراحل اللاحقة استنادا إلى نتائج التقييمات ذات الصلة على نحو ما قد يتطلبه الأمر.

٢٨ - وستواصل بعثة الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع شركائها ودعما لقوات الأمن الصومالية، إجراء علميات هجومية مشتركة. ومن المتوقع أن يضطلع أيضا الشركاء ذوو الصلة الداعمون لبناء قدرات قوات ومؤسسات الأمن الصومالية بتدريب وتجهيز قوات الأمن الصومالية والإنفاق عليها، مع تقديم الدعم في مجال التوجيه القتالي من جانب بعثة الاتحاد الأفريقي، وذلك بمقدار تطوُّر قوات الأمن الصومالية لتصبح قوة قادرة على تنفيذ المهام وجاهزة لتولي المهام التي تقوم بها البعثة عندما يبدأ الخفض التدريجي لقواتها.

٢٩ - وتقوم شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي أيضا بإعادة تشكيل ما يوجد لديها من أفراد شرطة منفردين ووحدات شرطة مشكَّلة لتوفير دعم معزز لتنفيذ قوة الشرطة الصومالية عن طريق تقسيم وحدات الشرطة المشكلة إلى مكونات أصغر لتيسير توسيع وجود شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في المواقع الرئيسية. ومتى جرى أيضا نشر وحدتي الشرطة المشكلتين المتبقيتين الإضافيتين في منطقة البعثة، سيجري نشرهما في مواقعهما الرئيسية والمقررة دعما لتنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال.

٣٠ - وإضافة إلى الوجود المدني القائم في مقديشو ومنطقة بنادر وتغطيته للمنطقة فضلاً عن استخدام موظفي اتصال قائمين على أساس المجتمع المحلي يغطون حاليا غالمودوغ، يجري وضع خطط لزيادة عدد الأفراد المدنيين ونشرهم في ولاية جنوب غرب (بيداو)، وهيرشبيلي (بيليتواني، جوهار)، وجوبالاند (كيسمايو). وبذلك سيكون لدى بعثة الاتحاد الأفريقي أفراد مدنيون منتشرون على امتداد خمسة من قطاعاتها الستة (عدا دوبلي في القطاع ٢) وفي عواصم الولايات الاتحادية الأعضاء، وستنظر البعثة في طلبات حكومة الصومال الاتحادية والإدارة المحلية بزيادة قدرتها إلى ما يتجاوز استخدام موظفي الاتصال القائمين على أساس المجتمع المحلي في غالمودوغ حيث لا يوجد لديها حاليا قوات. ويضاف إلى ذلك أن مشاركة شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي الراهنة والآخذة في التوسع والدعم المحتمل من قِبل العنصر العسكري

للبعثة إلى قوات الأمن الصومالية في جميع أنحاء منطقة مسؤوليتها يتطلبان أيضا النظر في نشر مدنيين إضافيين في غالمودوغ.

٣١ - وسيغطي العنصر المدني المهام الفنية التالية: (١) المهام السياسية؛ (٢) وتحقيق الاستقرار؛ (٣) والامتثال والمساءلة في مجال حقوق الإنسان. وسيكفل المدنيون المنتشرون في القطاعات أيضا الانخراط في الاتصالات وإجراء الزيارات إلى القواعد الأمامية للعمليات الرئيسية ضمن كل قطاع ينتشرون فيه، كما سيكفلون التفاعل مع السلطات المحلية في كل موقع. وسيضطلع المدنيون كذلك بدور تمثيلي وتنسيقي أوسع يتمثل في التواصل مع السلطات الإقليمية، والشركاء في المجال الإنساني، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين، فضلا عن تقديم الدعم والتوجيه لعنصر الشرطة والعنصر العسكري.

سادسا - دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لقوات الأمن الصومالية وتنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال

٣٢ - كجزء من الجهود المستمرة لضمان التنفيذ الفعال للخطة الانتقالية في الصومال، أكملت بعثة الاتحاد الأفريقي نقل قواتها ووحدات شرطتها المشكلة التي كانت متمركزة في ملعب مقديشو لكرة القدم إلى معسكر الجزيرة ٢ للتدريب. وأسفر ذلك عن تسليم المسؤولية الأمنية الرئيسية عن الملعب ومحيطه إلى قوة الشرطة الصومالية. وبالرغم من عدم إدراج نقل قوات بعثة الاتحاد الأفريقي من الأكاديمية في مقديشو كأولوية في الخطة الانتقالية في الصومال، فإن التخطيط جار لهذا النقل، إلى جانب التخطيط العملياتي لتأمين طريق الإمداد الرئيسي بين مقديشو وبيداو وتطهيره من الألغام، على النحو المنصوص عليه في إطار المرحلة الأولى من الخطة الانتقالية في الصومال، والتي بلغت مرحلة متطورة.

٣٣ - وإضافة إلى ذلك، يجري وضع خطط لدعم قوة الشرطة الصومالية في تجنيد وتدريب ونشر ٤٠٠ فرد شرطة تابعين للولايات لتأمين طريق الإمداد الرئيسي بين مقديشو وبيداو وتأمين ليغو، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي وشركاء دوليين آخرين. وتعكف بعثة الاتحاد الأفريقي حاليا على التحضير لدعم إدارة الشرطة في هيرشبيلي في تجنيد وتدريب ونشر ٨٠٠ فرد شرطة محتملين تابعين لشرطة ولاية هيرشبيلي. ومن المقرر أن يبدأ اكتمال التجنيد والتدريب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وسيؤذن نشر مجندي شرطة الولاية ببداية تشكيل قوات شرطة ولاية هيرشبيلي. وسيسهم ذلك بدوره في بسط سلطة الدولة، كما سيسهم في تنفيذ برامج تحقيق الاستقرار في هيرشبيلي.

٣٤ - وتواصل شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي توجيه ومساعدة قوة الشرطة الصومالية في ظل تعاون وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وعلى وجه الخصوص، وفرت بعثة الاتحاد الأفريقي حتى الآن التوجيه لـ ٢ ٢٢٨ فردا من أفراد الشرطة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات بشأن مواضيع متنوعة تتصل بالشرطة كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز مهارات العمل الشُرطي لدى ضباط الشرطة الصوماليين الأفراد. وعلاوة على ذلك، دعمت بعثة الاتحاد الأفريقي ٦ دورات دراسية شُرطية متخصصة لـ ٥٩٩ من أفراد الشرطة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات، أي دورات عن مكافحة الإرهاب (تدريب المدربين)، والعنف الجنسي والجنساني وحماية الطفل، والإدارة الوسطى، والإدارة الاستراتيجية، ودورات تكميلية بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر.

٣٥ - وأُحرز تقدم كبير في إعادة تفعيل وبناء قدرات الشرطة المؤسسية والفردية، وفي تقديم الدعم العملياتي لقوة الشرطة الصومالية. وعلى وجه الخصوص، أكملت بعثة الاتحاد الأفريقي، بدعم من حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء وفي ظل تنسيق وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، تقييم التأهب العملياتي للقوات الإقليمية في جوبالاند وجنوب غرب، وغالمودوغ. وخدمت نتيجة تقييم التأهب العملياتي للقوات الإقليمية الغرض المزدوج المتمثل في تحديد القدرات العملياتية للقوات الإقليمية. وتعود هذه النتيجة بالنفع أيضا في إحاطة حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء علما بمجموعة عناصر الدعم اللازمة لتلك القوات، وذلك عملا بقراري مجلس الأمن الوطني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وشباط/فبراير ٢٠١٨، وبقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٣١. ويجري حاليا وضع خطط لمد نطاق تقييم التأهب العملياتي ليشمل القوات الإقليمية في هيرشبيلي وبونتلاند قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٣٦ - وفيما يتعلق بدعم الهياكل الأساسية المقدم إلى قوة الشرطة الصومالية، قامت بعثة الاتحاد الأفريقي، من خلال عنصر الشرطة التابع لها، بتجديد قسمي شرطة في مقديشو وبناء قسم آخر في ولاية جوبالاند. وبالمثل، ساعدت البعثة قوة الشرطة الصومالية في تنفيذ عدة برامج للخفارة المجتمعية، بما في ذلك منع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف وتنامي النزعة إلى التشدد، لأفراد الشرطة والشباب والمسنين في مقديشو والولايات الاتحادية الأعضاء.

٣٧ - وعلاوة على ذلك، تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي توجيه قوات الأمن الصومالية وتزويدها بالدعم العملياتي أثناء العمليات المشتركة. وبالمثل، قامت البعثة بنجاح بعدة عمليات مشتركة محدَّدة الأهداف، بالتنسيق مع قوات الأمن الصومالية والشركاء ذوي الصلة، بما في ذلك تسيير الدوريات، وتطهير الطرق من الألغام، وتأمين الموانئ البحرية والمطارات، وحراسة القوافل، كجزء من تنفيذ خطط الأمن الوطني الصومالي والخطة الانتقالية في الصومال. وبالمثل، شُنت بعض العمليات الهجومية الصغيرة النطاق لمساعدة قوات الأمن الصومالية في حماية السلطات الصومالية ومعاونتها في الاضطلاع بمهامها الحكومية. وتكفل هذه العمليات أمن المنشآت والهياكل الأساسية الرئيسية كما تساعد في إيجاد بيئات تمكينية تتيح للسلطات تيسير عمليات تحقيق الاستقرار والمصالحة وبناء السلام كجزء من تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال.

٣٨ - وبالمثل، تدعم بعثة الاتحاد الأفريقي وشركاء آخرون جهود حكومة الصومال الاتحادية الرامية إلى وضع خطط تفصيلية لتنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال. غير أن حالات التأخير في بناء قدرات قوات الأمن الصومالية اللازمة لقيادة تلك العمليات بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي من المرجح أن تعيق الاستيلاء على ليغو في الوقت المناسب والاحتفاظ بها وتطهير طريق الإمداد الرئيسي بين مقديشو وليغو من الألغام وتأمينه. وعلى الرغم من ذلك، تضطلع بعثة الاتحاد الأفريقي بمهام عملياتية إضافية، تتضمن النظر في الاحتفاظ بليغو وتأمينها، بينما تدعم جهود بناء القدرات بغية تأمين ما يلزم قوات الأمن الصومالية من قدرة للحفاظ على ليغو وتأمينها وكذلك الحفاظ على طريق الإمداد الرئيسي وتأمينه متى تم تطهيره من الألغام بواسطة البعثة وقوات الأمن الصومالية. ويبرهن ذلك على التزام البعثة بدعم الأولويات الواردة في المرحلة الأولى من الخطة الانتقالية في الصومال وبكفالة إحراز تقدم وتنفيذ الانتقال وتحقيقه في الوقت المناسب.

سابعا – حماية المدنيين

٣٩ – تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي القيام بعملياتها في امتثال صارم للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان. وتجري البعثة تدريبات لأفرادها النظاميين على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان لكفالة القيام بعملياتها في امتثال للقواعد المنطبقة ولإطار الاتحاد الأفريقي للامتثال والمساءلة. وكجزء من التدريب قبل نشر البعثات والتدريب في البعثات، توفر البعثة أدلة جيب تتضمن قواعد الاشتباك ومدونات السلوك الخاصة بالبعثة وتوجيهات متعلقة باستخدام القوة موجهة لأفرادها باللغات الرسمية للاتحاد الأفريقي ولغات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

٤٠ – وساعدت هذه التدابير وغيرها على خفض عدد الخسائر التي تتسبب بها بعثة الاتحاد الأفريقي في صفوف المدنيين. فعلى سبيل المثال، من بين حالات الخسائر التي وقعت في صفوف المدنيين المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير البالغ عددها ١١٢ حالة، لم تُنسب إلى بعثة الاتحاد الأفريقي سوى ٣ حالات، وهي حالات تقوم البعثة حاليا بالتحقيق فيها لمعرفة الأوضاع المحيطة والتحقق من الادعاءات. وتستمر البعثة في التوعية بشأن الخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها وأهمية منعها والحد منها.

٤١ – ويجري إحراز تقدم كبير في تعزيز إنفاذ سياسة الاتحاد الأفريقي بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبالمثل، فإن التنسيق والتعاون الأوثق من جانب بعثة الاتحاد الأفريقي مع منظمات المجتمع المدني الصومالية هو أمر مشجع وتظل له أهمية حاسمة في ضمان تعزيز الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، في امتثال كامل لسياسة الاتحاد الأفريقي بعدم التسامح إطلاقا مع جميع أشكال سوء السلوك والانتهاك.

٤٢ – ويجري أيضا اتخاذ تدابير ملائمة للتعامل مع المقاتلين المسرحين وفقا لإجراءات التشغيل الموحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشأن معاملة المحتجزين في حالة استسلام أفراد مسلحين أو تسريحهم أثناء عملية.

٤٣ – وبذلت البعثة جهودا طبقا لولايتها لزيادة ما تضطلع به من أنشطة الحماية التي تتراوح بين الدورات التدريبية المتخصصة، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان لضمان الإبلاغ عنها في الوقت المناسب، والتحقق من الادعاءات، والتحقيقات والدعوة، واستخدام مواد إعلامية، وإقامة حلقات عمل والقيام بزيارات ميدانية لمنع الانتهاكات والتصدي لها. وشاركت بعثة الاتحاد الأفريقي أيضا في دعم بناء القدرات المقدم إلى قوات الأمن الصومالية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات بشأن القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وحماية الطفل، والمسائل الجنسانية. وإضافة إلى ذلك، عكفت بعثة الاتحاد الأفريقي على تقديم الدعم التقني والاستشاري لوزارات مختلفة في حكومة الصومال الاتحادية بشأن المسائل المتعلقة بالحماية.

٤٤ – ولضمان التخطيط والتنسيق المشتركين بشأن المسائل المتصلة بالامتثال والمسائلة في مجالي القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال عقد اجتماعات منتظمة للفريق العامل المعني ببذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان عندما تقدم الأمم المتحدة الدعم

إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة. ويصدر قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال توجيهات إلى جميع قادة العمليات قبل القيام بعمليات عسكرية، وتنص التوجيهات على اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لمنع وقوع خسائر في صفوف المدنيين أثناء العمليات و/أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن. وإضافة إلى ذلك، تجري تقييمات المخاطر بشأن الآثار المحتملة لوقوع خسائر في صفوف المدنيين لأي عملية هجومية مقررة قبل القيام بتلك العمليات. وعادة ما تتضمن تلك التقييمات للمخاطر تدابير عملية سابقة على الهجوم وأثناء الهجوم وبعده يمكن الاضطلاع بها لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين إلى أدنى حد ممكن. ولدى الشرطة أيضا توجيهاتها المتعلقة باستخدام القوة، والتي تكون بمثابة دليل للقيام بعمليات شرطية حسب الاقتضاء.

ثامنا – تحقيق الاستقرار والحالة الإنسانية

٤٥ – لضمان التنسيق والتعاون الملائمين، تشارك بعثة الاتحاد الأفريقي، إلى جوار الشركاء الآخرين في تحقيق الاستقرار، في اجتماعات تحقيق الاستقرار التي يستضيفها المنسق المعني بتحقيق الاستقرار في وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية في حكومة الصومال الاتحادية. وتوفر هذه الاجتماعات فرصا هامة للتخطيط لأنشطة تحقيق الاستقرار وغيرها من أنشطة المتابعة تخطيطا يشمل الجميع. وكان من بين النتائج التي تمخضت عن هذه الاجتماعات، على سبيل المثال، الحاجة إلى حماية المدنيين في مركا بعد العمليات العسكرية المقررة في ذلك الموقع. وبناء عليه، قررت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي وغيرها من الشركاء المعنيين بتحقيق الاستقرار، إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات لكي تُتخذ القرارات المتعلقة بمجالات التدخل ذات الأولوية بناء على معلومات.

٤٦ – وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي دون كلل في التعاون مع حكومة الصومال الاتحادية في تنفيذ البرامج الوطنية لتحقيق الاستقرار من خلال تيسير حلقات العمل الإدارية الإقليمية في بنادير بشأن تحقيق الاستقرار. ويجري تنظيم حلقات العمل تلك أساسا لتحقيق أهداف من بينها تقييم الاستراتيجية الوطنية الجديدة لتحقيق الاستقرار وعلاقتها بإطار واداجير وتحديد مصادر الدعم المستدام والمتوقع من الشركاء الدوليين من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية تنفيذا فعالا.

٤٧ – وإضافة إلى ذلك، تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي مساعدتها في تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء منطقة عملياتها. وتم حفر آبار وتوفير مياه الشرب النقية للأشخاص الضعفاء في غالمودوغ. وقامت البعثة، علاوة على ذلك، بتشييد المدارس وتجديد المستشفيات وتزويد أقسام الشرطة بالمعدات في كيسمايو ومقديشو وبيداو، وتيسير اقتناء مولد كهربائي للإدارة المحلية في بيليتوين.

٤٨ – وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي، بما يتسق مع ولايتها، توفير الأمن وتقديم الدعم اللوجستي لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية في الصومال. وفي هذا السياق، وبالتنسيق مع حكومة الصومال الاتحادية وأوساط العمل الإنساني، دعمت البعثة حملات التحصين باللقاحات المعتادة ضد الكزاز والحصبة.

٤٩ – وبذلت البعثة جهودا كبيرة أيضا لضمان المشاركة والتنسيق بفعالية على الصعيدين المدني – العسكري. وبدافع من محدودية تسليط الضوء على مجتمعات محلية عدة و/أو محدودية فرص إيصال المساعدات الإنسانية إليها، يسرت بعثة الاتحاد الأفريقي، بل قدمت بالفعل، المساعدات الإنسانية والدعم للسكان الضعفاء في جميع أنحاء منطقة عملياتها. وبينما استطاعت بعثة الاتحاد الأفريقي تقديم

مستوى معينا من المساعدة، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة الفورية لإنقاذ الأرواح، فإن ثمة ضرورة ملحة لتقديم دعم مكرس لتعزيز قدرة حكومة الصومال الاتحادية على تحمل الصدمات المناخية والإنسانية.

تاسعا – دعم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٥٠ – بناء على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٣١ (٢٠١٨) والخطة الانتقالية في الصومال، يسرت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تنفيذ الأنشطة الرئيسية الواردة في المرحلة الأولى من الانتقال. وفي هذا الصدد، دعمت بعثة الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، جميع العمليات المشتركة للبعثة وقوات الأمن الصومالية، وأكملت نقل جميع المعدات المملوكة للأمم المتحدة من ملعب مقديشو لكرة القدم إلى معسكر الجزيرة ٢. وعلاوة على ذلك، يسرت الوحدة التمكينية للبعثة تشييد مرافق في معسكر الجزيرة ٢. وتُبذل جهود أيضا لتحديد موقع مناسب داخل مطار مقديشو الدولي لتشييد موقع للمرور العابر لتيسير نقل قوات بعثة الاتحاد الأفريقي من الأكاديمية.

٥١ – وبالمثل، سُجِّلت تحسينات كبيرة في إمدادات حصص الإعاشة والوقود منذ استئناف عمليات النقل بالمراكب، وتخفيض التأخير المتراكم في إيصال حصص الإعاشة إلى براوة ومركا. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال دعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي من خلال توفير الوقود وحصص الإعاشة ومخازن الدفاع الميداني في حين وقتها، فضلا عن تنسيق ودعم عمليات تناوب قوات البعثة. غير أن استمرار الاعتماد على الإيصال الجوي للدعم اللوجستي إلى بعض المناطق، بسبب أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع/الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات وضعف شبكة الطرق وسوء الأحوال الجوية، لا يزال يمثل تحديا خطيرا.

٥٢ – وكجزء من الجهود الرامية إلى التعجيل بنشر المدنيين في شتى مناطق الصومال، أجرت بعثة الاتحاد الأفريقي تقييمات على صعيد القطاعات لتيسير توسيع ونشر الأفرقة المدنية للبعثة من أجل الاضطلاع بمهام فنية ودعم العمليات العسكرية والشُرطية. وبالمثل، يسرت بعثة الاتحاد الأفريقي أيضا تنفيذ المشاريع السريعة الأثر من خلال الدعم القوي الذي قدمته في مجالي المشتريات وإدارة المشاريع. وتُشكِّل هذه المشاريع كلها جزءا من الجهود المبذولة لدعم عمل العنصر العسكري وعنصر الشرطة والشركاء في تحقيق الاستقرار في الصومال. ويمثل وضع الصيغة النهائية لإجراءات التشغيل الدائمة للمركز المشترك لعمليات الدعم خطوة جيدة في توجيه عمليات المركز وضمان إيصال الخدمات بفعالية من أجل التنفيذ الفعال للخطة الانتقالية في الصومال.

عاشرا – الملاحظات والتوصيات

٥٣ – طبقا للمهام ذات الأولوية الواردة في البيان الصادر عن الجلسة ٧٨٢ لمجلس السلام والأمن بشأن الصومال وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٣١، حرصت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على تنفيذ المبادرات في غضون الإطار الزمني المحدَّد لها. وتشمل هذه المبادرات إجراء تقييم التأهب العملياتي لبعثة الاتحاد الأفريقي بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ ووضع مفهوم العمليات بحلول

١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، فضلا عن تقديم التقرير الفصلي الأول إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ومن أجل الحفاظ على هذا الزخم، بدأت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالفعل مناقشات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن العمليات الأولية لإجراء استعراض منتصف المدة لبعثة الاتحاد الأفريقي الذي يُتوقع اكتماله بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٥٤ - وإذ تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ المهام ذات الأولوية المنصوص عليها في البيان الصادر عن الجلسة ٧٨٢ لمجلس السلام والأمن بشأن الصومال وفي قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٣١، ثمة توقع متزايد بأن تعيد البعثة تشكيل ذاتها ومواءمة قدرتها وإمكاناتها الراهنة مع الخطة الانتقالية في الصومال وغيرها من الأولويات والخطط الحكومية. على أن ثمة حاجة أيضا إلى مزيد من المساءلة من جانب حكومة الصومال الاتحادية من حيث علاقتها بالولايات الاتحادية الأعضاء، وتنفيذ هيكل الأمن الوطني، بما في ذلك إدماج القوات الإقليمية والانتهاء من مراجعة الدستور والعمليات الانتخابية الوطنية.

٥٥ - وبالمثل، يستمر بذل جهود مشجعة لضمان التنسيق المبكر والمستمر بين بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تعزيز المعايير تيسيرا لاتخاذ القرار على نحو منسق ومواءمة الجهود العملياتية تعزيزا للسلام والأمن والاستقرار والمصالحة في الصومال. وفي هذا الصدد، عقدت بعثة الاتحاد الأفريقي عدة اجتماعات تنسيقية، بما في ذلك منتدى التنسيق للقيادات العليا الذي ينعقد شهريا مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال/مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، واجتماع العنصر ١ ضمن إطار وآلية النهج الشامل إزاء الأمن. ولا تزال هذه الاجتماعات تكفل قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة والجهات الشريكة ذات الصلة على مواءمة جهودها العملياتية مع مجموعة مشتركة من الأولويات الاستراتيجية على أفضل وجه ممكن من أجل ضمان الدعم الأمثل للحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الاتحادية الأعضاء.

٥٦ - وتوجد طلبات وتوقعات كبيرة من بعثة الاتحاد الأفريقي لتقوم بتنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال وغيرها من الأولويات الرئيسية للحكومة الاتحادية الصومالية. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى تصميم مجموعة عناصر الدعم التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي بما يدعم العمليات القتالية المتحركة للبعثة. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال أيضا أن يكون في وضع يتيح له تيسير إنشاء قواعد أمامية جديدة للعمليات في سياق الخطة الانتقالية في الصومال وإعادة تشكيل البعثة.

٥٧ - وفي ضوء ما تقدم، حبذا لو نظر مجلس السلام والأمن في ما يلي:

(أ) تأكيد أن النجاح في الصومال يتوقف على جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، أي حكومة الصومال الاتحادية، والولايات الاتحادية الأعضاء، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والأمم المتحدة، وسائر الشركاء العاملين معا بشكل وثيق من أجل تحقيق السلام في البلد وتحديد نشاطه؛

(ب) تشجيع حكومة الصومال الاتحادية على إحراز تقدم في تنفيذ هيكل الأمن الوطني وتكوين القوات والتدريب واستبقاء أفراد قوات الأمن الصومالية لقيادة العمليات المشتركة بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للاستيلاء على ليغو – وهي العمليات التي يجب تنفيذها قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٩؛

(ج) حث حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على ضمان إجراء حوار بنّاء لتسوية الشواغل القائمة حاليا حرصا على إقامة مزيد من التعاون في تنفيذ الأولويات الاتحادية والإقليمية؛

(د) إعادة تأكيد أهمية إجراء خفض تدريجي للقوات ونقل المسؤولية عن الأمن إلى حكومة الصومال الاتحادية وقوات الأمن الصومالية على نحو يراعي الأوضاع السائدة لضمان عدم فقدان المكاسب التي سبق أن تحققت؛

(هـ) التشديد على أن الخطة الانتقالية في الصومال لا تزال في إطار الانتقال، بما في ذلك التشديد على أهمية البقاء في حدود مبادئها ومعاييرها، مع التحلي بالمرونة والحس العملي، إذ قد تطرأ تحولات على أولويات الخطة الانتقالية في الصومال وجداولها الزمنية نتيجة إحراز تقدم وتغيُّر الأوضاع؛

(و) حث جميع أصحاب المصلحة على تنفيذ التوصيات وسد الثغرات المحدَّدة في تقييم التأهب العملياتي للجيش الوطني الصومالي؛

(ز) إعادة تأكيد أهمية حماية العمليات السياسية وتوفير حيز للحوار والمصالحة في جميع أنحاء الصومال للمساعدة في تيسير السياسة الشاملة للجميع وتعزيز عمليات الحوكمة؛

(ح) الترحيب بوضع مفهوم العمليات الجديد لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي سيُعرض لاحقا على مجلس السلام والأمن للنظر فيه.

الضميمة ٣

البيان الصادر عن الجلسة ٨٠٦ لمجلس السلام والأمن، المعقودة في أديس أبابا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

بيان

اتخذ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ٨٠٦ المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، القرار التالي بشأن الوضع في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال:

إنَّ المجلس،

١ - ***يحيط علما*** بتقرير رئيس المفوضية عن الحالة في الصومال، وكذلك بالبيانين اللذين أدلى بهما كل من سعادة السفير محمد إدريس فرح، الممثل الدائم لجمهورية جيبوتي لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس السلام والأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، والدكتور أدمور كمبودزي، مدير مجلس السلام والأمن باسم مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن سعادة السفير اسماعيل شرقي. والمجلس ***يحيط علما أيضا*** بالإحاطات الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص لرئيس المفوضية في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، سعادة السفير فرانسيسكو ماديرا والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في الصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال، الأستاذ نيكولاس هيسوم. والمجلس ***يحيط علماً كذلك*** بالبيانات التي أدلى بها كل من الممثل الدائم للصومال لدى الاتحاد الأفريقي، سعادة علي شريف أحمد؛ والممثلة الدائمة لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية لدى الاتحاد الأفريقي، سعادة السفيرة الإثيوبية وينشيت تاديسي، بصفتها ممثلة لرئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وممثل الاتحاد الأوروبي؛

٢ - ***يشير*** إلى جميع قراراته وبياناته السابقة بشأن الحالة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولا سيما البيان [PSC/MIN/COMM.3 (DCCLXXXII)]، الذي اعتمده في جلسته ٧٨٢ المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ والبيان [PSC/PR/COMM (DCCLXIX)] الذي اعتمده في جلسته ٧٦٩ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. والمجلس ***يشير كذلك***، على وجه الخصوص، إلى الفقرة ١٣ من البيان الصادر عن جلسته ٧٨٢ والتي شدد فيها المجلس على ضرورة إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتتسق مع الخطة الانتقالية في الصومال، وكذلك الفقرة ١٦ التي طلب فيها المجلس من المفوضية أن تعمل عن كثب مع الأمم المتحدة لإجراء مراجعة شاملة، خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، لقدرات وإمكانيات بعثة الاتحاد الأفريقي المتعددة الأبعاد؛ والفقرة ٢٢ التي دعا فيها المجلس إلى تطوير مفهوم جديد لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛

٣ - ***يكرر تأكيد*** أهمية تقديم المفوضية لتقارير دورية عن التطورات في الصومال وعن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا سيما من حيث صلتها بالدعم الذي تقدمه بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الخطة الانتقالية في الصومال على النحو المطلوب في البيان الصادر عن جلسته ٧٥٣؛

٤ - ***يشيد*** بحكومة الصومال الاتحادية للتقدم الكبير الذي أحرزته في جهودها الرامية إلى تحقيق سياسة شاملة للجميع، بما في ذلك وضع أطر تشريعية لانتخابات عام ٢٠٢٠، وتقاسم الموارد مع الولايات الاتحادية الأعضاء، والمراجعة الدستورية، وبرامج استئصال الراديكالية ومواجهة التطرف العنيف، وإصلاح قطاع الأمن، والانتعاش الاقتصادي، في سياق الاتجاه السياسي الجديد في القرن الأفريقي. وفي هذا الصدد، ***يرحب*** المجلس بتحسن علاقات الجوار مع إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي، وبتحسن العلاقات الدبلوماسية للبلد مع دول الخليج. والمجلس ***يثني كذلك*** على حكومة الصومال الاتحادية للجهود المستمرة التي تبذلها لتنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال، مما ينهض دليلا على التزام حكومة الصومال الاتحادية بتولي المسؤوليات الأمنية كاملة في البلد؛

٥ - ***يشيد أيضًا*** ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشرطة التابعة لها والبلدان المساهمة بقوات للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ المهام ذات الأولوية المحددة في البيان الصادر عن الاجتماع ٧٨٢ لمجلس السلام والأمن، المشار إليه أعلاه، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٣١ (٢٠١٨) بشأن دعم الخطة الانتقالية في الصومال، من أجل الانتقال وتخفيض بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛

٦ - ***يشيد كذلك*** بالمفوضية وببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتسهيلهما إجراء تقييم الجاهزية العملياتية للبعثة، وتطوير مفهوم العمليات الجديد للبعثة لفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وتقديم التقرير الفصلي الأول إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للنظر فيه وإحالته إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في حدود الوقت المحدد. ***ويرحب*** المجلس بتطوير مفهوم العمليات الجديد ***ويتطلع*** إلى النظر فيه واعتماده في أقرب وقت ممكن؛

٧ - ***يحيط علما*** بنتائج وملاحظات تقييم الجاهزية العملياتية، بما في ذلك تحديد الثغرات في القدرات والمتطلبات التمكينية اللازمة للتخطيط في المستقبل، وكذلك توفير خط الأساس لخفض ١ ٠٠٠ جندي بحلول شباط/فبراير ٢٠١٩، وإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتطوير مفهوم جديد لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لدعم تنفيذ الخطة الانتقالية؛

٨ - ***يحيط علما أيضا*** بتوقيت استعراض منتصف المدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في أوائل عام ٢٠١٩، وكذلك القيام بعمليات مشتركة مع قوات الأمن الصومالية، وتخفيض ١ ٠٠٠ جندي وعملية إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لدعم تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال والمفهوم الجديد لعمليات البعثة. ***ويطلب*** المجلس إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، آخذاً في الاعتبار جدول الأنشطة في الاتحاد الأفريقي، تأجيل النظر في استعراض منتصف المدة المقترح لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى شهر آذار/مارس ٢٠١٩، بعد الانتهاء من تخفيض عدد قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال بمقدار ١ ٠٠٠ جندي؛

٩ - ***يشدد*** على أن الخطة الانتقالية في الصومال، التي أقرها المجلس في جلسته ٧٦٩، توفر أفضل سبيل لمسار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل الانتقال وتسليم المسؤوليات الأمنية الرئيسية إلى قوات الأمن الوطنية الصومالية. وفي هذا الصدد، ***يشدد*** المجلس ***على ضرورة التأكد*** من أن يكون أي ترتيب أو مرونة يتوقع من بعثة الاتحاد الأفريقي تطبيقها أثناء عملية الانتقال في إطار الخطة الانتقالية في الصومال؛

١٠ - ***يشدد أيضًا*** على أن نجاح عملية الانتقال في الصومال يتوقف على التعاون الوثيق بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، أي حكومة الصومال الاتحادية، والولايات الاتحادية الأعضاء، والبعثة، والأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وفي هذا الصدد، ***يحث*** المجلس حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على الدخول في حوار بناء لحل خلافاتهما السياسية الحالية، بهدف ضمان المزيد من التعاون والتآزر، في تنفيذ الأولويات الاتحادية والإقليمية التي ستسهم في الحفاظ على السلام والأمن وتوطيدهما في البلاد؛

١١ - ***يشدد على أهمية*** زيارته المقبلة إلى الصومال وضرورة التواصل مع جميع أصحاب المصلحة، وتقييم الوضع، ودعم المبادرات الجارية لدعم تسوية النزاع الحالي بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، مع التشديد أيضا على أهمية التوصل إلى حل سلمي لأي خلافات، من أجل مساعدة الشعب الصومالي بنجاح في فتح صفحة جديدة في تاريخه السياسي، بعد عقود من النزاع، عبر المسار المستمر للاستقرار والسلام والتنمية والازدهار؛

١٢ - ***يلاحظ مع القلق*** أنه على الرغم من وجود العديد من البرامج التدريبية لقوات الدفاع الوطنية الصومالية تحت إشراف العديد من أصحاب المصلحة، فإن النتائج التي حققتها محدودة وتنسيق هذه الجهات المعنية مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والذي من المتوقع أن يسهل التوجيه القتالي للمتدربين من أفراد قوات الدفاع الوطني الصومالية. وفي هذا الصدد، ***يشجع*** المجلس حكومة الصومال الاتحادية على الإسراع بتنفيذ بنية الأمن الوطني وتعزيز الروابط بين عناصر تكوين القوة وتدريب واستبقاء أفراد قوات الأمن الصومالية لقيادة العمليات المشتركة بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛

١٣ - ***يشدد*** على أهمية التخفيض الذي تمليه الأوضاع ونقل المسؤولية الأمنية إلى حكومة الصومال الاتحادية وقوات الأمن الصومالية، من أجل الحفاظ على الزخم والمكاسب التي تحققت بالفعل. وفي هذا الصدد، ***يكرر*** المجلس ***دعوته ودعمه*** من أجل تأمين تمويل مستدام ومتوقع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لضمان امتلاك البعثة للقدرات اللازمة لدعم عملية الانتقال بفعالية. وفي نفس السياق، ***يشدد*** المجلس ***على ضرورة*** أن يصمم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال حزمة الدعم وتنفيذها دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتنفيذ أولويات الخطة الانتقالية في الصومال، لا سيما من خلال إعادة تشكيل البعثة والقيام بعمليات قتال متنقل؛

١٤ - ***يشيد*** بالتضحيات الجسام التي قدمتها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولا سيما أولئك الذين دفعوا حياتهم ثمنا لبسط السلام والأمن والاستقرار وتحقيق المصالحة في الصومال. وفي نفس السياق، ***يتمنى*** المجلس الشفاء العاجل لجميع أفراد البعثة الذين أصيبوا بجروح؛

١٥ - ***يكرر الإعراب*** عن امتنانه للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين الآخرين لدعمهم المتواصل لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ضد حركة الشباب، وكذلك لدعمهم جهود حكومة الصومال الاتحادية؛

١٦ - ***يطلب*** من رئيس المفوضية إحالة هذا البيان وتقريره عن الصومال، وكذلك تقرير بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عن تقييم الجاهزية العملياتية إلى الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتعميمها على أعضاء مجلس الأمن بوصفها وثائق عمل، حسب الاقتضاء؛

١٧ - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الضميمة ٤

بيان صادر عن الجلسة ٨٢٧ لمجلس السلام والأمن، المعقودة في أديس أبابا في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

بيان

اتخذ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ٨٢٧ المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩، القرار التالي بشأن النظر في مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال واعتماده للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١:

إنَّ المجلس،

١ - ***يحيط علماً*** بمفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وكذلك البيانين اللذين أدلى بهما كل من سعادة السفير هيرمان إيمونغولت، الممثل الدائم لجمهورية غابون لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس السلام والأمن لشهر شباط/فبراير ٢٠١٩، وسعادة السفير اسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن؛

٢ - ***يشير*** إلى جميع قراراته وبياناته السابقة بشأن الحالة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولا سيما البيان [PSC/MIN/COMM.3 (DCCCVI)] المعتمد في جلسته ٨٠٦ المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، والبيان [PSC/MIN/COMM .3 (DCCLXXXII)]، الذي اعتمده في جلسته ٧٨٢ المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ والبيان [PSC/PR/COMM (DCCLXIX)] الذي اعتمده في جلسته ٧٦٩ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. والمجلس ***يشير أيضا*** بشكل خاص إلى الفقرة ٢٢ من البيان الصادر عن الجلسة ٧٨٢ التي دعا فيها المجلس إلى تطوير مفهوم جديد لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يتماشى مع دعم تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال والأنشطة المتزامنة؛

٣ - ***يشيد*** بالتقدم المستمر الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية، بما في ذلك التزام حكومة الصومال الاتحادية بالوفاء بمتطلبات تيسير التنفيذ الفعال لخطة الانتقال في الصومال التي تشكل الأساس لمفهوم عمليات البعثة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، في سياق الاتجاه السياسي الجديد في القرن الأفريقي؛

٤ - ***يشيد أيضاً*** بالمفوضية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لاستكمالهما مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ وكذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ المهام ذات الأولوية المحددة في البيان الصادر عن الجلسة ٧٨٢ لمجلس السلام والأمن، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٣١ (٢٠١٨) لدعم الخطة الانتقالية في الصومال، بهدف إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونقلها وتخفيض عددها؛

٥ - ***يشير*** إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٣١ (٢٠١٨) القاضي بتخفيض ١ ٠٠٠ جندي من جنود بعثة الاتحاد الأفريقي بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛

٦ - ***يشدد أيضا*** على أن التنفيذ الناجح لمفهوم عمليات البعثة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والخطة الانتقالية في الصومال سيعتمدان إلى حد كبير على التكوين الفعال لقوات الأمن الصومالية اللازمة لتتولى بصورة تدريجية وتصاعدية للمسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي، ومواصلة توفير ما يلزم من أفراد مدربين ومجهزين من قبل البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وتوافر الموارد اللازمة والمتوقعة من أجل دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لدعم حكومة الصومال الاتحادية في تنفيذ خطة التدريب والتنفيذ. وفي هذا الصدد، ***يدعو*** المجلس الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة دعم بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وحكومة الصومال الاتحادية في توفير الموارد اللازمة للتنفيذ الفعال لمفهوم عمليات البعثة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والخطة الانتقالية في الصومال.

٧ - ***يشيد*** بالمشاورات وعمليات التنسيق المشتركة الجارية بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وحكومة الصومال الاتحادية، في إطار فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والصومال، لتيسير التنفيذ الفعال للخطة الانتقالية في الصومال ومفهوم عمليات البعثة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٨ - ***يشيد*** بالتضحيات الجسام التي قدمتها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولا سيما أولئك الذين دفعوا حياتهم ثمنا لتعزيز السلام والأمن والاستقرار والمصالحة في الصومال. وفي نفس السياق، ***يتمنى*** المجلس الشفاء العاجل لجميع أفراد البعثة الذين أصيبوا بجروح؛

٩ - ***يكرر الإعراب*** عن امتنانه للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين الآخرين لدعمهم المتواصل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك للجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية؛

١٠ - ***يصادق*** على مفهوم عمليات البعثة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ويوعز إلى المفوضية بأن تقوم بتيسير تنفيذه وتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس عن التقدم المحرز؛

١١ - ***يطلب*** من رئيس المفوضية إحالة هذا البيان ومفهوم عمليات البعثة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ إلى الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتعميمهما على أعضاء مجلس الأمن كوثيقتي عمل، حسب الاقتضاء؛

١٢ - ***يقرر*** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.